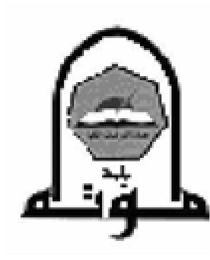


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المشروعات الصغيرة في الأردن
الدور التنموي والمشاكل (دراسة حالة : محافظة الكرك)

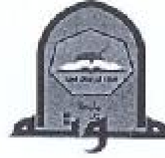
إعداد
آمال إبراهيم الجراجرة

إشراف
الأستاذ الدكتور
بشير أحمد فرج العبد الرزاق

رسالـــة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمـــالاً للحصول على درجـــة الماجستير
في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2014

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة امال ابراهيم الجراجرة الموسومة بـ:

المشروعات الصغيرة في الاردن الدور التنموي والمشاكل

(دراسة حالة: محافظة الكرك)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. بشير عبدالرزاق الزعبي/		٢٠١٤/١٢/٢٣	مشرفاً ورئيسا
د. عبدالله الشيخ الطاهر		٢٠١٤/١٢/٢٣	عضواً
د. خالد المجالي		٢٠١٤/١٢/٢٣	عضواً
د. غازي ابراهيم العساف		٢٠١٤/١٢/٢٣	عضواً

/عميد الدراسات العليا

K. Barnaw

د. علي الضمور



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك .. **الله جل جلاله**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار... **أبي الحبيب**

يا من بها أكبر وعليها أعتمد .. يا شمعة تنير ظلمة حياتي .. إليك يا من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ... **أمي الحبيبة**

إلى كل الذين أحببتهم بصدق وبقلب لا يعرف حقداً ولا ندماً ...

أخوتي ... أصدقائي ... و نبضُ قلبي (**أحمد الجراجرة**) ...

إلى كل الذين مروا بحياتي وتركوا أثراً .. إليكم جميعاً

أُهدي

هذا العمل المتواضع عربون شكر وامتنان

آمال الجراجرة

الشكر والتقدير

﴿ **قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** ﴾ (سورة البقرة الاية (32))

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة والسلام على أفضل الأنبياء وأتم المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين ، وبعد :

أتقدم بالشكر لله شكراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، واسأله النجاح والتوفيق في إتمام هذا العمل. كما أوجه خالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور بشير الزعبي الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الدراسة رغم مشاغله الكثيرة ، وأتقدم بجزيل الشكر أيضاً إلى لجنة المناقشة (الدكتور حسن العمرو ، الدكتور عبدالله الطاهر ، الدكتور خالد المجالي ، الدكتور غازي العساف) لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة سائلاً الله عزوجل أن يجزيهم خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي المساعدة وأخص بالشكر الدكتور خالد الصرايرة والدكتور راضي العضايلة من جامعة مؤتة ، السيد محمود الجراجرة من غرفة تجارة الكرك ، وإلى محكمين الاستبانه : الدكتور خالد الصرايره ، الدكتور خالد الزعبي ، الدكتور حسن العمرو والدكتور صبري الطراونة.

وإلى كل الأصدقاء الأوفياء والزملاء الأعزاء الذين ساندوني في هذا الإنجاز ولو بكلمة طيبة ، ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوماً في الذاكرة والقلب ، فلهم مني جميعاً جزيل الشكر والعرفان.

آمال الجراجرة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

المشروعات الصغيرة في الأردن

الدور التنموي والمشاكل (دراسة حالة : محافظة الكرك)

آمال الجراجرة

جامعة مؤتة،2014

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمشاكل التي تواجهها في محافظة الكرك. وذلك لأهمية هذه المشروعات في التخفيف من حدة الفقر ،وتوفير فرص العمل ،ومواجهة مشكلة البطالة ،وتحسين المستوى المعيشي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات ،وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (271) استبانه. واستخدمت الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) لتحليل بيانات الاستبانه.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : تعاني المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك من سوء في التوزيع المكاني ،وغالبية مالكي المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك هم من الذكور ،وأن تصورات المبحوثين من أصحاب المشاريع الصغيرة تجاه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في محافظة الكرك جاء بدرجة مرتفعة.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها : ضرورة تعزيز وتوفير الخدمات المتنوعة في المناطق التي يقل فيها المشروعات الصغيرة ،دعم فئة الاناث للعمل بقطاع المشاريع المحتكرة من قبل الذكور ،ضرورة القيام بدراسات دورية لواقع المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك والعمل على معالجة المشاكل التي تواجهها ،إحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة وتدريبهم على امتلاك المهارة اللازمة.

Abstract

Micro Enterprises in Jordan
The developmental role and problems
(Case study on Karak)

Amal Al- Jarajreh
Mu'tah University, 2014

This study aimed at recognizing the developmental role of the micro enterprises and the problems it encounters in the governorate of Karak due to the importance of these enterprises to reduce the levels of poverty, provide job opportunities, fight the unemployment and improve the living standards of the citizens. To accomplish the goals of the study, the researcher developed a questionnaire in order to collect data, the valid forms of questionnaire retrieved from the sample were 271 forms, and SPSS was applied to analyze the data.

The results of the study indicated that the micro enterprises in Karak suffer the bad spatial distribution where the majority of micro enterprises owners in Karak are male, while the perceptions of respondents of those owners towards the developmental role of these enterprises where high.

The study recommended that it is necessary to provide and enhance the services in the areas that lack such enterprises, support the female persons to work in these enterprises, besides conducting periodical studies for these enterprises, solve its problems and replace the foreign labor force with local one beside training them to acquire the skills necessary for these enterprises.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة:

تعتبر محافظة الكرك إحدى المحافظات الاردنية التي تقع في جنوب الاردن ، والتي تشهد عدداً كبيراً من المشروعات الصغيرة منتشرة في جميع ألوية المحافظة : القصر، عي ، قصبة الكرك ، القطرانة ، الاغوار الجنوبية ، فقوع ، وبعدد كبير في لواء المزار الجنوبي. حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة في عام 2013 التي تضم (1-4) عمال 3866 مشروعاً. (غرفة تجارة الكرك،2013)

وتشكل المشروعات الصغيرة في الأردن حيزاً مهماً وكبيراً من النشاط الاقتصادي ، وهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة ، بل تعتبر هذه المشروعات مدخلاً تكميلياً لعدد كبير من المشروعات الكبيرة،وخاصة في القطاع الصناعي. حيث تسهم المشروعات الصغيرة في الأردن في استيعاب نسبة عالية من حجم القوى العاملة ، والتخفيف من حجم البطالة ، وتحقيق النمو المتوازن بين الأقاليم والمحافظات ، بسبب انتشارها الواسع ، ومحدودية تمويلها ، وبساطة إنتاجها ، واعتمادها على المدخرات الشخصية. ويختلف تعريف المشروعات الصغيرة ومفهومها باختلاف المعايير المتخذة لهذه المشروعات وكذلك حسب الدولة الراعية لها. فهنالك دول قد تأخذ بمعيار عدد العمال ، وأخرى بمعيار حجم رأس المال المستثمر في المشروع ، وثالثة بمعيار المستوى التقني أو غيرها. لذلك نجد التباين في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة بين دولة وأخرى ، ومن مرحلة إلى أخرى بما يتفق وإمكانيات بلد ما وظروفه الاقتصادية ، كما قد يختلف في داخل البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة. وتمتاز المشروعات الصغيرة على تباين تعريفها واختلاف أنواعها بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول عموماً ، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة إضافة إلى المشروعات المتوسطة تمثل حوالي(90%) من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم ، و توفر ما بين (40%-80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف

من (50%-60%) من القوى العاملة في العالم ، كما تساهم هذه المشروعات بحوالي (46%) من الناتج المحلى العالمي. (جمعه،2009)

ويهدف هذا البحث إلى قياس مدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية في الأردن فيما يتعلق بدورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة ، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة وبالتالي التخفيف من مشكلة الفقر ، وإبراز الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية في الأردن.

1-2 مشكلة الدراسة :

تشكل المشروعات الصغيرة نسبة عالية من قطاع الصناعات الأردنية ، حيث تعاني المملكة الأردنية من ازدياد نسبة البطالة والفقر ، حيث بلغت نسبة البطالة في الأردن عام 2008 حسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة (12.7%) وفي محافظة الكرك بلغت (6.6%) ، وفي عام 2010 بلغت نسبة البطالة في الأردن (12.5%) وبنسبة (5.6%) في محافظة الكرك ؛وذلك بسبب ازدياد معدلات النمو السكاني وتوافد العمالة الخارجية والهجرة من الريف للمدينة .

وتلعب المشروعات الصغيرة دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشغيل أكبر عدد من الطاقات الشبابية المعطلة للحد من مشكلة البطالة والتخفيف من الفقر.

إلا أن هذه المشروعات تواجه صعوبات ومعوقات تعمل على إعاقة تطورها ، وتحقيق الغاية المرجوة منها ، وقد يؤدي ذلك إلى تراجع وفشل مثل هذه المشروعات الصغيرة ، لذلك يجب دراسة هذه المشروعات الصغيرة من حيث تعريفها ومميزاتها وخصائصها وبيان الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1-3 أهمية الدراسة :

تمثل قضية المشروعات الصغيرة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتتجسد أهمية هذه المشروعات في قدرتها على توفير فرص عمل جديدة واستقطاب الخبرات والمهارات من الأيدي العاملة وتحسين مستوياتهم المعيشية ، وبالتالي تساهم في الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول النامية ومنها الأردن.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في بيان الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظة الكرك ، وتوضيح أهم المشكلات التي تواجه هذه المشروعات ، الامر الذي سيمكننا من الوصول الى توصيات تساعد هذه المشروعات على تخطي العقبات وإيضاح أفضل السبل لتطوير المشروعات الصغيرة ، ومساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي والحد من مشكلة البطالة في محافظة الكرك.

1-4 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

1- بيان أهمية المشروعات الصغيرة و ذلك من أجل التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة.
2- محاولة إبراز الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور المشروعات الصغيرة.
3- بيان تطور المشروعات الصغيرة في الأردن .
4- التعرف على المؤسسات التمويلية الداعمة للمشروعات الصغيرة في الأردن.

1-5 فرضيات الدراسة :

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للمشروعات الصغيرة من حيث خصائصها المختلفة (رأس مال المشروع ، نوع تمويل المشروع ، عمر المشروع ، ملكية الأرض المقام عليها المشروع ، نوع ملكية

المشروع ، الشكل القانوني للمشروع ، مدى وجود صعوبات في التمويل ، عدد العاملين في المشروع ، المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ، معايير التوظيف في المشروع) في التنمية الاقتصادية.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للمشروعات الصغيرة من حيث خصائصها المختلفة (رأس مال المشروع ، نوع تمويل المشروع ، عمر المشروع ، ملكية الأرض المقام عليها المشروع ، نوع ملكية المشروع ، الشكل القانوني للمشروع ، مدى وجود صعوبات في التمويل ، عدد العاملين في المشروع ، المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ، معايير التوظيف في المشروع) في مستوى المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة.

1-6 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تحليل البيانات على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث استخدمت استبانه تحليلية تهدف إلى جمع المعلومات حول أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة وبيان الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في محافظة الكرك.

بالإضافة إلى الدراسات التي تتناول دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المراجع والدراسات السابقة كمصادر ثانوية للمعلومات.

وقد تم تحديد عينة البحث وحجمها ، وتصميم استمارة لجمع البيانات ، وتم توزيعها بشكل مباشر على العينة المختارة وتعبئتها من قبل المشروعات المستهدفة ، ومن ثم القيام بعمل تحليل وتفريغ الاستبيانات وعمل تحليل إحصائي لها وعرض النتائج.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

نقدم في هذا الفصل تعريف المشروعات الصغيرة وتوضيح المعايير المستخدمة لتعريفها ، وبيان أنواع وخصائص هذه المشروعات، وتوضيح أهمية المشروعات الصغيرة، وبيان أبرز المشكلات التي تواجه هذه المشروعات، وعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت بالحديث عن المشروعات الصغيرة.

2-1 مفهوم المشروعات الصغيرة:

ظهر مفهوم المشروعات الصغيرة في مختلف الدول ليعبرعن نوع معين من المشروعات التي يصعب تقديم صورة واضحة لها. ويعود ذلك لاختلاف السياسات والتوجهات والمستويات الاقتصادية والاجتماعــية لتلك الدول. حيث تعتبر هذه الـــدول المشروعات الصغيــرة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة. فإذا كان اعتماد الدول النامية على المشروعات الضخمة، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبقى القلب النابض للتغيرات الناتجة و المتجهة دوماً نحو اقتصاد السوق الحر. (سليمان،محسن،2011)

ويختلف مفهوم المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى ، وذلك لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل : درجة التصنيع ، وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثه ، والكثافة السكانية ، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للأجور والدخل ، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي توضح ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى. (الأسرج ،2007)

وهنالك صعوبة في إجراء مقارنة بين المشروعات الصغيرة في الدول الصناعية والمشروعات في الدول النامية ، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تُعد صغيرة في الدول الصناعية ، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تُعد متوسطة في الدول الصناعية. ولمواجهة الصعوبة في المقارنة بين هذه المشروعات

فقد اعتمدت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملاً ، والذي يزيد عن 99 تعد مشاريع كبيرة .(الهيتي،2006)

ويمكن التوصل إلى تعريف بسيط يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو: كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات يستخدم فيه تقنية بسيطة ، ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر. (العبري،2005)

2-2 المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة:

تتنوع وتختلف المعايير المستخدمة لتعريف المشاريع الصغيرة من بلد لآخر ما بين معيار العمالة ، رأس المال ، القيمة المضافة ، ومعيار الإيرادات ، أو وفقاً للخصائص الوظيفية مثل : التخصص في الإدارة أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق أو مستوى التقدم التكنولوجي (صقر،2004). ويتطلب التعريف الواضح توفّر عدة عوامل مثل : المعلومات ودقتها ، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة ، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية. وهناك بعض التعريفات التي اعتمدت على اكثر من معيار من المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة. (machness،2007)

ويختلف الاستناد إلى أي من هذه المعايير باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر أو من وضع اقتصادي لآخر، بل وباختلاف الغرض من البحث والدراسة في الدولة الواحدة. إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال.(خضر،2002)

و بالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة ، إلاّ أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف المشروعات. وتصنف جميعها ضمن فئتين : (سلمان،2009)

أولاً: المعايير الكمية ، وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها : (زيدان ،2005)

1- المعيار الأحادي ويتضمن معيار العمالة ، ومعيار رأس المال ، حجم المبيعات ، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة.

2- المعيار الثنائي : كمعيار العمالة ورأس المال معاً.

3- المعيار المركب : الذي يضم عدة معايير في آن واحد كمعيار عدد العمال و رأس المال و حجم المبيعات وهكذا.

ثانياً: المعايير الوصفية (الوظيفية) : تُميز المشروعات الصغيرة عن المشروعات المتوسطة والكبيرة بناءً على الخصائص النوعية من حيث : (زيدان،2005)

1- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.

2- يكون إنتاج المشروعات الصغيرة محلياً.

3- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية بسيطة.

4- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم.

5- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

بشكل عام تعتبر المعايير الكمية أكثر استخداماً من المعايير الوصفية ، بحيث تميل أغلب التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى التركيز على عنصري رأس المال وعدد العمال ، ومن أكثر المعايير شيوعاً: (سلمان،2009)

1- معيار العمالة : يعتبر أبسط المعايير المتبعة وأكثرها تداولاً، ذلك لأن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المشروعات الصغيرة يمتاز بعدة مزايا منها:

أ- معيار ثابت وموحد ، لأنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.

ب- سهولة جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بعدد العمال.

لكن من عيوب هذا المعيار اختلافه من دولة لأخرى ، ولا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج ، أيضاً فأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمشروعات حيث تعتبر على أساسه المشروعات ذات الكثافة العمالية مشروعات كبيرة ، كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح

بالعمال وكذلك اشتغال أفراد العائلة في المشروعات العائلية مع كونهم عمال في مشروعات أخرى. (المحروق، مقابله،2006)

2- معيار حجم الاستثمار : يعتبر هذا المعيار معياراً أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، على اعتبار أن حجم الاستثمار يمثل حجم النشاط كمياً. ومن عيوب هذا المعيار صعوبة المقارنة بين الدول بسبب اختلاف أسعار صرف العملات لديها. (المحروق، مقابله،2006)

3- قيمة المبيعات السنوية : يمكن اعتباره أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق.

ففي الدول العربية مثل الأردن والعراق واليمن يتم استخدام معيار عدد العمال أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهم. (الأسرج،2007)

2-3 تعريف المشروعات الصغيرة :

نورد هنا بعض التعاريف المعتمدة للمشروعات الصغيرة كما يلي:

1- التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي : (خلف،2004)

أ- المشروعات المصغرة (MICRO): هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين ، وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100000 دولار أمريكي.

ب- المشروعات الصغيرة (SMALL): هي التي تضم من 10 الى 50 موظفاً ، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.

ج- المشروعات المتوسطة (MEDIUM) : هي التي تضم ما بين 50 الى 100 موظف ، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

2-التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية : وضعت هذه الإدارة عدداً من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية ، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه ، ومن أهم هذه المعايير(علام،2002):

1- استقلالية الإدارة و الملكية.
2- محدودية نصيب المنشأة من السوق.
3- أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل وإن كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال إلى 1500 عامل.
4- أن لا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 90 مليون دولار.
5- أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية للمنشأة عن 4.5 مليون دولار.
6- أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 ألف دولار.

ولذلك تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا يفوق بها عدد العمال عن500 عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار.(علام،2002)

3- التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة (EEC) :

ويعتبر هذا التعريف المشـــروع الصغيـــر هو كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً و يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل ، والمشروع المتوسط هو الذي يوظف فيه مابين(100-499) عاملاً .(جرادات وآخرون،2004)

4- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) : عرفت هذه المنظمة المشروعات الصغيرة بأنها : تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10– 50 عاملاً. (خضر،2002) .

2– 4 خصائص المشروعات الصغيرة :

على الرغم من الحجم النسبي الصغير للمشروعات الصغيرة إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية المشروعات الأخرى ،ويمكن إجمال خصائص المشروعات الصغيرة بالأتي :

1. سهولة التأسيس:

تتميز هذه المشروعات ببساطة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفاتها التأسيسية والإدارية ،وذلك بسبب سهولة وبساطة هيكلها الاداري والتنظيمي. وتتميز أيضاً بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها. (الأسرج،2010)

2. المرونة الإدارية :

تتميز معظم المشروعات الصغيرة باستقلالية إدارتها في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتميز بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن ،ويترتب على ذلك ما يلي :

أ- بساطة التنظيم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة .

ب- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة ، وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين.

ج- تقوم المشروعات بإتباع سياسات وإجراءات عمل مرنة و مبسطة وتتميز هذه المشروعات بتحقيق علاقات شخصية مع المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع. (الأسرج،2010)

3. التكيف مع المتغيرات المستحدثة:

يؤدي مرونة الإدارة والتشغيل وانخفاض تكاليف الفنون الانتاجية ، إلى تسهيل عملية تكيف المشروعات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين. بعكس

المشروعات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.

تتمثل قدرة المشروعات الصغيرة على التكيف مع المتغيرات في الآتي :

أ- القدرة على التغيير في سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة دون تردد مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية.

ب- القدرة على التجديد والابتكار خصوصاً في فنون تمييز السلع والتعبئة والتغليف حسب رغبات السوق وبمعدل قد يتفوق على نظيره من المشروعات الكبيرة أحياناً.

ج- سهولة اتخاذ قرار الدخول والخروج من وإلى السوق بسبب انخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية.

د- القدره على اتخاذ القرارات بسهولة ،فهذه المشروعات تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وتحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة. (الأسرج،2010)

4. أداة التدريب الذاتي:

تعد هذه المشروعات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بسبب ممارستهم لأعمالهم باستمرار،مما يؤدي إلى اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات ،الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية. (الأسرج،2010)

5. ارتفاع جودة الإنتاج:

تتسم المشروعات الصغيرة في الغالب بالدقة والجودة لاعتمادها على مجالات عمل متخصصة ومحددة ،حيث أن العمل في المشروعات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقاً لأذواق المستهلكين وتبادلاتها في المدى القصير. (الأسرج،2010)

6. غلبة الطابع المحلي:

تلبي هذه المشروعات رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

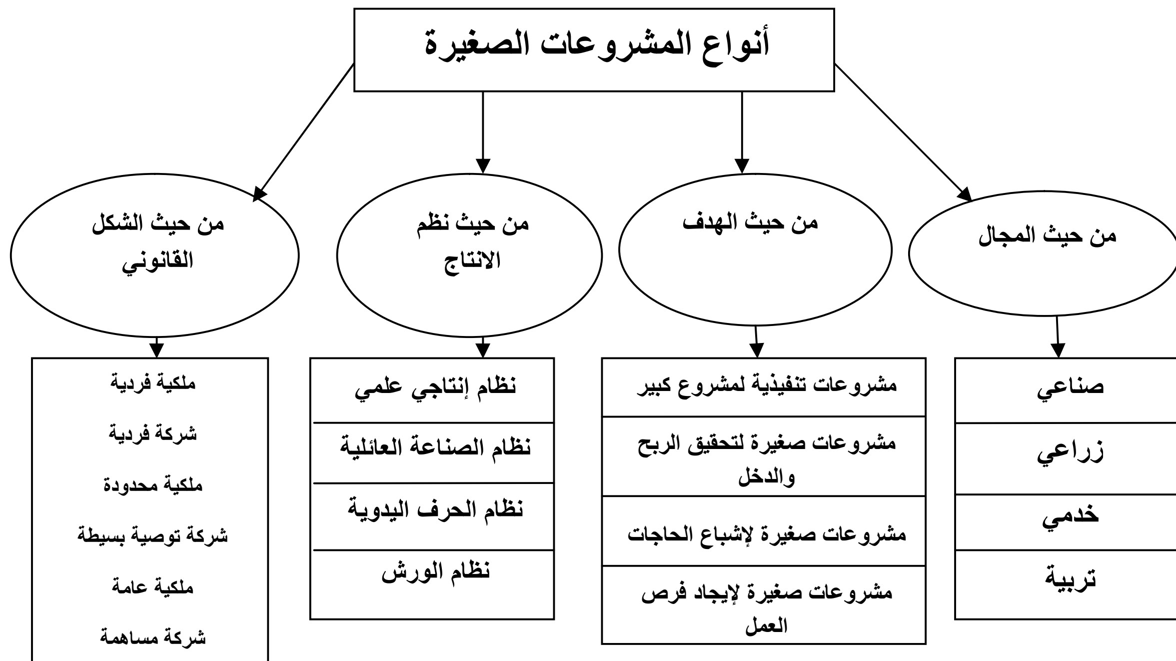
بحيث يمكن من إشباع حاجات العديد من المستهلكين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة ،وتقدم هذه المشروعات سلعاً وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة. (الأسرج،2010)

7. قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر:

تتميز هذه المشروعات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ،وبالتالي يقلل من مخاطر الاستثمار الفردي فيها. (الأسرج،2010)

2-5 أنواع المشروعات الصغيرة :

يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني كما يلي:



الشكل (1)

أنواع المشروعات الصغيرة **المصدر** : (طه،2008)

ويمكن أيضاً تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات : (خضر،2002)

أولاً : الأعمال الأولية : وتمثل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

ثانياً : الصناعات التحويلية : وهي المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة.

ثالثاً : مشروعات الخدمات : وهي المشروعات التي تقوم بتقديم خدمات مختلفة كالخدمات الترفيهية والصحية والتعليمية والتدريب وغيرها.

وهناك تصنيف أخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي: (هيكل،2003)

أ-مشاريع إنتاجية : بمعنى تحويل الماده الاولية الخام إلى منتج نهائي أو وسيط. أي أن تلك المشاريع تعمل على توليد القيمة المضافة ، بمعنى زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن قيمة المدخلات ، وينقسم هذا النوع من المشاريع إلى :

1- مشاريع تنتج سلعاً استهلاكية مثل : الصناعات اليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

2- مشاريع تنتج سلعاً إنتاجية تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات الغذائية.

ب-مشاريع خدمية : وهي القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه ، مثل خدمات المواصلات والسياحة ، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

ج- مشاريع تجارية : هي مشاريع تقوم على شراء و بيع وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة من أجل الربح ، مثل تجارة الجملة والتجزئة.

2-6 أهمية المشروعات الصغيرة:

تشكل المشروعات الصغيرة إحدى أهم روافد التنمية الاقتصادية في اقتصاديات دول العالم. وفي الأردن وجدت هذه المشروعات اهتماماً كبيراً من كافة الجهات ذات العلاقة. وعليه يمكن إيجاز أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية بما يلي :

1- تساهم المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة،وتوظيف عمالة شبه ماهرة أو حتى غير الماهرة ، وفرص لتوظيف النساء اللاتي يفتقرن للمصادر البديلة للدخل. وبالتالي تخفف من حدة الفقر. حيث تميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة نحو فئة الفقراء مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. (نصر:2002)

2- نشر القيم الصناعية الإيجابية حيث تساهم المشروعات الصغيرة في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية الإيجابية التي تتمثل بالمفاهيم التالية: إدارة الوقت ،الجودة ،الإنتاجية ،الكفاءة ،الفاعلية ،تقسيم العمل ،المبادرة والابتكار. (نصر:2002)

3- تنتشر المشاريع الصغيرة في نطاق جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة حيث يساعد هذا التوسع في تطور ونمو روح المبادرة وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الارياف والحواضر ، وتساعد المشاريع الصغيرة في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (نصر:2002)

4- استخدام التكنولوجيا المحلية لقد تبين أن المشروعات الصغيرة تعيش وتنمو باستخدام تكنولوجيا محلية فقط دون الحاجة إلى اللجوء إلى تكنولوجيا متطورة مكلفة إذ أن هذه المشروعات تتميز بمهارتها باستخدام الخامات والمنتجات المحلية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. (نصر:2002)

5- العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة. (نصر:2002)

2-7 إسهامات المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية

تُعد المشروعات الصغيرة أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية ،والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي لما تتمتع به من مزايا في مجال المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف إلى حاجات السوق وقدرتها على التغيير السريع والتأقلم مع المتغيرات ، والاستفادة من الموارد المتوفرة كالتكنولوجيا لإنتاج سلع وخدمات تعد

بمثابة مدخلات للمشروعات الكبيرة (صليبي،2012)، و يتضح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في التنمية الاقتصادية من خلال عدة نقاط أهمها :

1- دور المشروعات الصغيرة في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي :

تقدر نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة بحوالي أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي ، والتي بلغت نسبتها 98.5 في المائة من إجمالي المؤسسات العاملة ، (بحسب بيانات وزارة التخطيط للعام 2008). الأمر الذي يؤكد حقيقة أنها تُعدّ من القوى الرئيسة المحركة للاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال توفيرها لفرص العمل و الاستثمار والمساهمة في زيادة الصادرات ، والمساهمة في زيادة الدخل القومي ، فهي ساعدت على ذلك خلال فترة قصيرة نسبياً ، نظراً لأن إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة قصيرة مقارنةً بالمشروعات الكبيرة ، وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع. (سلمان،2009)

2- دور المشروعات الصغيرة بالارتقاء بمستوى المعيشة وارتفاع معدلات الادخار:

تُعد المشروعات الصغيرة مجالاً خصباً لتشجيع الادخار المحلي والاستثمار. حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض رأس المال اللازم لإنشائها ، وتعمل هذه المشروعات على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو الاستثمار بناءً على زيادة السيولة الناتجة من ربحية المشروعات ، حيث يتم تحويل جزء من هذه الربحية لإنتاج ومتابعة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة ، والجزء الفائض يتم ادخاره من قبل أصحاب هذه المشروعات. (السبيعي،2013)

3- دور المشروعات الصغيرة في خلق المواهب الإبداعية:

تولد المشروعات الصغيرة الرغبة في الإبداع والابتكار ، من حيث حرية الفكرة وسهولة البدء بالمشروع ، وقلة التكلفة ، مما يساعد في خلق الأفكار المبدعة والجديدة ، بعيداً عن تلك الأفكار القديمة والاستهلاكية والتي كانت تقوم على مبدأ تكرار ما تم عمله ونجح به الآخرون ، وذلك لتقليل فرصة المخاطرة والفشل. حيث تنصب هذه الأفكار الجديدة بما يخدم مصلحة الدول وحاجاتها ومتطلباتها مع ما

يتوفر فيها من إمكانيات مختلفة ، سواء كانت مادية أو بشرية أو غيرها. (البحيصي،2006)

4- دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل ومواجهة مشكلة البطالة :

أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية هو هدف مهم من أهداف التنمية. لذلك لا بدّ من معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا المجال. حيثُ تميل المشروعات الصغيرة إلى استخدام الأساليب الفنية كثيفة العمل. وبالتالي يمكنها استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وبقدر محدود من رأس المال. وتختلف فرص العمل المتاحة فى المشروعات الصغيرة عن تلك المتاحة فى المشروعات الكبيرة ، حيث أنها تتطلب قدرات ومهارات عمل بسيطة مقارنة مع تلك المهارات والقدرات المطلوبة للعمل في الشركات الكبرى. فالمشروعات الصغيرة تُعد من أفضل الطرق لتوفير فرص العمل.(سلمان،2009)

وتعمل المشروعات الصغيرة على توفير فرص عمل بحيث تمتص جزءاً من البطالة. وتعمل بنفس الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية. مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية. وحسب المؤشرات المتوفرة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، فأن المشاريع الصغيرة تساهم بتوظيف (60%) من القوى العاملة. (قدومي،2012)

2-8 المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة:

تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات متعددة ، و قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر. ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل مشتركة أو متعارف عليها تواجه هذه المشروعات. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها. في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية

أو البيئة المحيطة بهذه المشروعات.ويمكن إيجاز أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة بما يلي: (المحروق،المقابلة،2006)

أولاً : معوقات تمويلية

تعتبر في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة ، والتي تتبدى في صعوبة و ضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب. ويتمثل ذلك بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية. وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف التجارية لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة. وتعود أسباب ذلك إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف ، أو لصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد(الربيعي،2006). مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات في ظل غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها ، وضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف على هذا النمط من المشاريع. (gebru,2009)

إضافة إلى الصعوبات المالية التي تواجه المشروع ، فإن عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة للمشروعات الصغيرة يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها. (خضر،2002)

ثانياً: معوقات إدارية ويمكن توضيحها كالآتي :

1. غياب المهارات الأساسية في إدارة الأعمال والمحاسبة.
2. عدم القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة الأخرى في بعض الأحيان ، وعدم الثقة بهذه الخدمات في أحيان أخرى. حيث لا تتمتع المشروعات الصغيرة ببعض المزايا التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة. والتي تضمن لها سهولة الوصول إلى صانعي القرارات والسياسات،مما يفقد هذه المشروعات القدرة على التأثير بهذه القرارات والسياسات. (المقابلة، 2009)

ثالثاً: معوقات تسويقية وتتمثل هذه المعوقات في :

1. قصور قنوات وشبكات التسويق.
2. تكاليف التسويق.
3. نقص المعلومات اللازمة للتسويق.
4. ضعف علاقات التشابك.
5. صعوبة الحصول على العقود التي تطرحها الدولة.
6. انخفاض جودة المنتجات. (المقابلة، 2009)

رابعاً: معوقات اقتصادية

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة،وتتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في ذلك النشاط الذي يكون المشروع مرتبطاً به ، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للإنتاج بأقل تكلفة (خضر،2002) ، وعدم اهتمام الحكومة بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش.

إضافة إلى " المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة ،وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات و وفورات الحجم الكبير كذلك ". (الربيعي،3:2006)

خامساً : معوقات فنية

تعتمد هذه المشروعات في الغالب على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية. كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المشاريع الكبيرة. أو لا تتبع أساليب الصيانة الملائمة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المشاريع التي قد تكون محدودة في بعض

المجالات. الأمر الذي قد يؤدى إلى عدم تحقيق هذه المشاريع لأهدافها في بعض الأحيان، مما يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية خاصة إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة. والكثير من المشروعات الصغيرة بحاجة إلى استشارات فنية. وذلك لقلة خبرتها وعدم تمكنها من الاستعانة بمتخصصين في جميع المجالات الفنية التي تحتاجها. (المحروق، المقابلة، 2006)

وما زالت المفاهيم السائدة في مجتمعاتنا بأن الوظيفة الحكومية هي الملجأ المثالي من حيث الائتمان والاحترام الاجتماعي ، مما يشكل عقبة أمام أصحاب المشروعات الصغيرة وخاصة النساء. مع العلم أن هناك أنشطة يمكن أن تستغل المهارات النسائية (مثل الأعمال اليدوية والتشكيلية والأعمال الحاسوبية والسكرتارية)، ويمكن من خلال حملة توعية قومية ، إضافة إلى التعليم الملائم والتدريب السليم ، ودعم نظم المعاشات اكتساب المشروعات الصغيرة الطابع الرسمي، وأن يحظى العاملون في تلك المشروعات بالاحترام الذي يحظى به موظفو الحكومة ، ودفع أعداد متزايدة من النساء لعمل مشروعات صغيرة أو متناهية في الصغر لحسابهن الخاص. (الأسرج،2007)

سادساً: معوقات تنظيمية وتشريعية

بدءاً من" تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة ، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها. تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية ، الصحية ، الضمان الاجتماعي ، الدوائر الضريبية والجمركية ، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، وانتهاء إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناظمة للمشروعات الصغيرة في حال وجدت" (الحناوي، 58:2006).

فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة .وقد تعمل بعض التشريعات بحرمان المشروعات الصغيرة من هذه الامتيازات بدفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة

والرقابة الصحية ، هذا كله مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك المشروعات فضلاً عن مشكلة ظاهرة عمالة الأطفال واستقدام العمالة الأجنبية. (غنيم،2006)

مما سبق يتضح بأن المشروعات الصغيرة تعاني من مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تعيق نجاحها و تعيق دورها في عملية التنمية. لذلك لا بد من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب على تلك المشكلات. حيث أن الوعي بهذه المشكلات يُمكّن صاحب المشروع من التغلب عليها. ولذلك لا بُدّ من تبني استراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات ورعايتها،سواء من جهة الخدمات الفنية الإدارية والتسويقية التي تحتاجها ، أو من جهة الخدمات التمويلية الملائمة لإنشائها واستمرارها.

2-9 الدراسات السابقة :

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية ، فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة هذه المشروعات الصغيرة. حيثُ ظهرت عدة دراسات علمية ركزت على المشاريع الصغيرة في الأردن ،والمشكلات التي تواجه هذه المشروعات. ومن هذه الدراسات التي بحثت موضوع المشاريع الصغيرة ما يلي :

الدراسات العربية

دراسة (جرادات وأخرون،2004) الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية (الحاجات المالية ، والصعوبات ، والمصادر المتاحة)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية ، والاحتياجات الأكثر أهمية لتلك المشاريع ، ومدى مساهمة مصادر التمويل المختلفة في تلبية هذه الاحتياجات. كما هدفت إلى التعرف على العوامل التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار عند منحها القروض لهذه المشاريع (من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة)، إضافة إلى معرفة أثر متغيرات طبيعة نشاط المشروع الصغير ورأسماله ،ومعدل العائد على الاستثمار ، وشكل ملكيته على تلبية حاجاته المالية. ولتحقيق ذلك تم توزيع استبانة على عينة قوامها (600) مشروع صغير شملت كافة القطاعات الرئيسية (إنتاجية و خدماتية وزراعية وتجارية)، وقد أعدت

الاستبانة اللازمة وتم توزيعها حيث استرجع منها (504) استبانة ، وتم إجراء التحليل الإحصائي اللازم باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية،وتحليل التباين الأحادي،واختبار(Scheffe) للمقارنات البعدية بين المتوسطات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الاحتياجات المالية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها و الحاحها لدى أصحاب هذه المشاريع ، كما أن التمويل الذاتي والتمويل غير الرسمي هما المصدران الأساسيان لتلك المشاريع. وقد أوصى الباحثون بضرورة إعداد برامج فعالة ومدروسة تأخذ بعين الاعتبار حاجات المشاريع الصغيرة وخصوصيتها الفلسطينية ومقدرتها على الاقتراض.

دراسة (البندقجي، 2005) المشاريع الصغيرة في مدينة جرش ، مشكلات ومعوقات

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف حقيقة أوضاع المشاريع الصناعية الصغيرة العاملة في مدينة جرش. وكذلك المشكلات والمعوقات والصعوبات المالية والاقتصادية المتصلة بإقامة المشاريع الصناعية الصغيرة. وكذلك التعرف إلى مواقف أصحابها من تلك المشكلات والمعوقات. وكما هدفت أيضاً إلى معرفة مدى اهتمام أجهزة الدولة بتلك المشاريع من خلال أعمال الدعم والتشجيع التي تقدمها.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استقراء وفهم الوضع الراهن للمشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة جرش ،ومن ثم الاعتماد على البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن أصحاب المشاريع الصغيرة لا يواجهون مشكلات في إدارة ظروف العمل عند بداية التأسيس وأن الدولة تدعم مشاريعهم ، وأيضاً عدم وجود دراسات كافية تتعلق بإيجاد حلول لمشكلات التسويق والتمويل كما أظهرت معاناة أصحاب تلك المشاريع من المشكلات الاقتصادية بسبب ارتفاع ضريبة المبيعات ، وقد أوصت الدراسة بما يلي : ضرورة قيام إدارة صندوق التنمية والتشغيل بزيارات دورية إلى جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة جرش ،توفير برامج تدريبية إدارية وفنية لأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة ،العمل على تأمين قروض دون فوائد

لأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة ،تزويد المشاريع الصناعية الصغيرة بالمعلومات والمعارف الإدارية والفنية ،إنشاء مؤسسة متخصصة لرعاية الصناعات الصغيرة ومتابعة قضايا تلك المنشآت الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية.

دراسة (الوادي ،2005) المشروعات الصغيره وأهميتها والتحديات الذاتيه فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن

استهدفت الدراسة المشروعات الصغيره والتحديات التي تواجهها بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص ، وبتحليله لنتائج الدراسة توصل الباحث إلى ما يلي:

تشكل المشروعات الصغيرة المستقرة في الأردن ما نسبته (80-90%) من مجموع المشروعات الصغيره في الأردن، إن إدارة المالك لمشاريعه الصغيرة يصاحبه غياب المهارات والقدرات الإداريه لديه مما يعزز الأمر الذي يستلزم تطوير القدرات الإدارية لمالكي المشروعات الصغيرة. إن محدودية التمويل صفه ملازمه للمشروعات الصغيره وفي الأردن لا تساهم البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة ، ولذلك نشطت برامج الدعم الحكومي وغير الحكومي لتنمية المشروعات الصغيرة. وقد أوصى الباحث بضرورة التوجه نحو الدراسات الميدانية الجادة في مختلف التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة .

دراسة (حداد، الخطيب، 2005) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها ومميزاتها ومحدداتها ، ومفهوم الأردن ورؤيته لهذه المشروعات. كما تم إلقاء الضوء على واقع هذه المشروعات في الاردن من حيث التطور والتصنيع والكيان القانوني والتوزيع الجغرافي ،وتم التطرق إلى مصادر التمويل لهذه المشروعات بالإضافة الى الصعوبات والمعوقات لتطور هذه المشروعات وأثرها على الاقتصاد الأردني ،واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والكمي العام بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات والإحصاءات والدراسات الصادرة عن العديد من الدراسات الاقتصادية حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة في الأردن لا تزال تواجه صعوبات ومشاكل ومعوقات تمويلية وإدارية

وتسويقية وتنظيمية ، وقد ساهمت المشروعات الصغيره والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية.

وأوصت هذه الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور البنوك التجارية بشكل عام والمؤسسات المالية المتخصصة بشكل خاص بتوفير القروض المناسبة والميسرة لهذه المشروعات وبفوائد منخفضة. وضرورة توفير العديد من الحوافز التشجيعية المناسبة لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار في هذه المشروعات مثل (الإعفاءات الضريبية ، وتخفيض أسعار الفوائد على القروض ، وغيرها)، والعمل على تشجيع العماله الأردنية للعمل في هذه المشروعات من خلال التعيين والأجور والتدريب.

دراسة (البحيصي، 2006) نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة من حيث قدرتها على استيعاب العمالة واعتبارها حاضنة المهارات والابتكارات وأحد سبل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى مناقشتها لمصادر تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة موضحاً أهم الأساليب المتبعة في ذلك.

وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي ، وتم تصميم استبيان موجه إلى الفئة المستهدفة وهذا من خلال أخذ عينة عشوائية من أصحاب المشاريع الصغيرة تقدر بـ 50 شخص تغطي جميع مناطق قطاع غزة وتشمل معظم القطاعات الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : أن أغلب المشاريع الصغيرة في فلسطين مملوكة لفئة الذكور وأن نسبة غير بسيطة منهم هم من حملة الشهادات الجامعية ، وأن أغلب المشاريع يمتد عمرها ما بين (10-5) سنوات ،كما أن نسبة (88%) من العينة لا يزيد رأس مال المشروع عن 1000$ في حين أن (27%) لا يتجاوز 5000$. أما بالنسبة لعدد العمال في المشاريع التي لا يزيد عن 3 عمال/مشروع فيها تبلغ نسبة (99%). وأن نسبة (63%) من المشاريع كانت تعاني من مشاكل تمويلية عند بداية المشروع وكان الملجأ لحل هذه المشاكل الاكثر قبولاً هو بيع ممتلكات شخصية ، أما التوجه إلى

البنوك ومؤسسات الإقراض لم يتجاوز نسبة (18%)، وذلك بسبب ارتفاع الفائدة بالنسبة للبنوك التجارية وارتفاع نسبة الربح في المرابحات التي تعرضها البنوك الإسلامية. وبالتالي توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية : إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة لا يتقاضى ربح أو فائدة ولكن يعتمد على عمولة بسيطة ، وإتباع سياسة مناسبة لحماية منتجات هذه المشاريع.

دراسة (حداد ،2006) دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن والجزائر، وتوضيح أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات ، والتعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقييم دور هذه المصادر.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والكمي العام ، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات المتوفرة والإحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والمالية في الأردن والجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : تشكل المشروعات الصغيرة جداً ما نسبته (89.21%) من إجمالي المشروعات العاملة في الأردن ، أما المشروعات الصغيرة تشكل ما نسبته (8.8%) ،فيما تشكل المشروعات المتوسطة ما نسبته (1.67%) ، فأن هذه المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة تشكل (99.68%) من إجمالي المشروعات الاقتصادية الاردنية .

وتشكل المشروعات الصغيرة جداً ما نسبته (95.06%) من إجمالي المشروعات الاقتصادية في الجزائر، أما المشروعات الصغيرة فتشكل ما نسبته (4.24%) والمشروعات المتوسطة تشكل ما نسبته (0.7%) من إجمالي المشروعات الاقتصادية الجزائرية. وبلغ حجم العمالة في المشروعات الاقتصادية الأردنية حوالي (312649) عاملاً بنسبة (45.2%) من إجمالي الايدي العاملة الأردنية ، في حين بلغ حجم العمالة في المشروعات الاقتصادية الجزائرية حوالي (538055) من إجمالي الأيدي العاملة الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها : ضرورة تفعيل دور البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الأردن والجزائر ؛لتوفير القروض المناسبة لهذه المشروعات بنسبه فائدة منخفضة ، وضمانات ميسرة ايضا. العمل على توفير الحوافز المشجعة لجذب رؤوس الاموال وتوجيهها نحو الاستثمار في هذه المشروعات مثل : الإعفاءات الضريبية، أسعار الفوائد على القروض وغيرها . والعمل على إيجاد جهة واحدة تعني بشؤون هذه المشروعات من حيث التمويل ، والتسويق، والإدارة.

دراسة (نوفل،2006) العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين (دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في فلسطين (مع دراسة حالة الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة). وهدفت هذه الدراسة أيضاً الى معرفة الطرق المؤدية إلى تذليل العقبات وتعزيز دور المنتج المعدني ومساهمته في الناتج المحلي والقومي، وكذلك العمل على وضع سياسات وتوصيات للتغلب على مشكلات الصناعات المعدنية الصغيرة.

واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي بحيث تم تصميم استبانه موجهة إلى أصحاب الصناعات المعدنية الصغيرة، حيث بلغ مجتمع الدراسة (245) منشآة صناعية معدنية صغيرة في قطاع غزة. وقد أظهرت الدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل قوي على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة والعوامل الخارجية هي : الإجراءات الإسرائيلية التي تؤثر سلباً على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، والاعتماد على إسرائيل في استيراد المواد الخام والآلات وقطع الغيار ، وأما العوامل الداخلية فهي ضعف دور البنوك وأسعار الفائدة العالية وصعوبة المعاملات والإجراءات البنكية التي تواجهها المنشآت المعدنية الصغيرة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والاعتماد على التمويل الذاتي، و اقتصار تسويق المنتجات المعدنية بنسبة كبيرة على قطاع غزة وضعف دور المؤسسات العامة والخاصة والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها: ضرورة العمل على تحرير

المعـــابر مـــن الـــسيطرة الإسرائيلية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والتجارية ، والعمل على تفعيل دور المؤسسات المالية والبنوك في دعم ومساندة الصناعات المعدنية، والعمل على إنشاء بنك خاص بالتنمية الصناعية ، وتفعيل دور اتحاد الصناعات المعدنيـــة والهندســـية ووزارة الاقتـــصاد الوطني والمؤسسات الخاصة لتطوير قطاع الصناعات المعدنية.

دراسة(سليمة ،2006) تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الصناعات المتوسطة في الدول النامية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، والدور التي تلعبه الحكومات في تشجيع دعم الصناعات المتوسطة وأهم الخصائص والمشاكل التي تواجهها من خلال طرح لبعض تجارب الدول النامية مثل الهند وجمهورية مصر العربية وسلطنة عمان. بالإضافة لتطرقها بالحديث عن أهمية التحليل المالي والاقتصادي ومصادر التمويل ، وذلك من خلال دراستها لبعض مؤشرات الوضع المالي للصناعات الصغيرة مثل الرقم القياسي لمتوسط الأجور والأسعار والتطرق لمشكلة التمويل لإمكانية تطوير الصناعات الصغيرة من خلال استبيان وزع على عينة عشوائية. وأظهرت نتائج الاستبيان ان (60%) من العينة تحقق وفورات تزيد عن حاجة مالك المشروع لسد احتياجاته الاستهلاكية والمعيشية. وأن معاناة الصناعات الصغيرة عموماً من المنافسة الأجنبية لم تشكل سوى نسبة (30%)، ومن الجانب التمويلي فإن الاستبيان أظهر أن أكثر من نصف العينة ترغب في تطوير مشاريعها بالاعتماد على الأقتراض ،كما بين الاستبيان أن الرغبـــة في الاقتراض تتركز على تطوير المكائن كما أن نسبة الراغبين بالإقتراض من المصارف هي حوالي (67%) وهي تتطابق مـــع نسبة الذين يستحرمون التعامل بالفائدة لأسباب دينية.

وعليه توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية : استخدام فروع المصارف كصناديق إقراض إضافة لوظيفتها المصرفية. أما موارد الإقراض فتكون بتمويل مركزي مخصص لهذا الغرض تودع بدون فوائد لدى المصرف الذي يتولى إدارة

الأموال وإقراضها بفائدة رمزية تعود كعمولة للمصرف لا تزيد عن 1.5%، وأن تكون الوثائق والضمانات التي تطلبها البنوك من المقترضين غير تعجيزية.

دراسة (الناصح،2008) واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها على التشغيل

أجريت هذه الدراسة في العراق على مجموعة من الصناعات الصغيرة العراقية ، حيث هدفت الدراسة على التعرف علـى واقـع الـصناعات الـصغيرة والمتوسـطة فـي العـراق ودورهـا فـي التشغيل وتقدير حجم العمالـة التـي تـساهم بهـا ، وتوضيح أهم المشكلات التي تواجهها نتيجة تقلص دورها في الماضي مع اقتراح سبل الحد منها ، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية : أن الـصناعات الـصغيرة هي الأكثر عـدداً وانتشاراً مـن الـصناعات المتوسـطة فـي العـراق وقد أخذ هـذا العـدد فـي كـلا الـصناعتين بالانخفاض تـدريجياً خاصـة بعـد سـنة 2003 وسـقوط نظـام الحكـم وسـاهمت هـذه الـصناعات فـي امتصاص عـدد لا بـأس بـه مـن العـاطلين عـن العمل وبنسبة (98.63%) مـن القـوى العاملـة فـي المشاريع الـصغيرة لـسنة 2000. بينمـا كانـت اقـل نـسبة لهـا لـسنة 2005 والتي بلغت (96.30%) من القوى العاملة في القطاع الخـاص .

وقد أوصى الباحث أنه لا يمكن قيـام وتنميـة الـصناعات الـصغيرة والمتوسـطة فـي العـراق إلا مـن خلال وضع قـوانين وإجراءات تهـدف إلـى تنظـيم هـذه الـصناعات وتطويرهـا مـن خـلال تمويـل المـستثمرين وتأهيـل وتـدريب العـاملين والإعفـاء مـن الـضرائب والرسـوم الجمركيـة المترتبـة علـى اسـتيراد المـواد الاوليـة للتـصنيع. وعلـى وزارتـي التجـارة والـصناعة تنظـيم استيراد الـسلع المنافـسة للـصناعة المحليـة فـي الأسـواق العراقية بالشكل الذي لا يضر أسواق الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

دراسة (السميرات،2009) المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات المالية والإدارية التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب وإلى معرفة مدى اهتمام الأجهزة الحكومية بدعم وتشجيع هذه المشاريع. وقد أجريت الدراسة على عينه قوامها 260 مشروعاً تشكل ما نسبته (86.67%) من عينة الدراسة الكلية. باستخدام استبانة تضمنت خمسة أبعاد (التأسيس ، التمويل،الإدارة،دعم الدولة والبيئة المحيطة)،وتم استخراج صدق المقياس باستخدام صدق المحكمين في حين بلغ معامل ثبات المقياس للأداة المستخدمة (0.91). وتم إجراء التحليل الإحصائي باحتساب المتوسطات الحسابية وتحليل التباين الأحادي وتحليل الانحدار البسيط. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب هي مؤسسات صغيرة الحجم يعمل فيها من(3–2) عمال باستثناء صاحب العمل ، ويتراوح رأس المال لكل من تلك المشاريع بين (200 –15000) دينار ، وحجم الإنتاج بين (5000 –60000) دينار سنوياً ، ومصاريف التشغيل بين (100–15000) دينار سنوياً. وأن مشكلات عدم توفر رأس المال ونقص الضمانات جاءت في المرتبة الأولى من حيث أهميتها كما أن نقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية كانت من الأسباب الرئيسية لفشل بعض هذه المشاريع ، وقد أوصى الباحث بضرورة إعداد برامج فعالة ومدروسة تأخذ حاجات المشاريع الصغيرة في محافظات الجنوب وزيادة التدريب والتأهيل لأصحاب هذه المشاريع بعين الاعتبار.

دراسة (دار الفكر العربي،2011) دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة في تحقيق التنمية المتوازنة في المملكة الأردنية،من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل ، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع، وقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصغيرة والشباب الأردني.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: إن المشروعات الصغيرة في الأردن لديها القدرة على إيجاد فرص العمل واستيعاب التزايد في أعداد الداخلين لسوق العمل أكثر من نظيراتها من المشروعات الكبيرة.

إن المشروعات الصغيرة أفضل مشغل ومساهم في معالجة مشكلة البطالة في الدول التي توجد فيها ، وهي من أفضل الوسائل التي لديها القدرة على ذلك.

دراسة (قدومي ،2012) تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن ، المعوقات والتحديات

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أهمية المشاريع الصغيرة في الأردن ، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع في الحصول على التمويل المطلوب ، وما هي أهم معوقات تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن ، وقد تم توزيع 600 استبانة على عينة مقصودة من أصحاب المشاريع الصغيرة في الأردن والذين سبق لهم التقدم بالحصول على قرض من قبل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة العاملة في الأردن ، حيث تم الحصول على 568 استبانة. ومن خلال التحليل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها : عدم كفاية مبلغ التمويل من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة وبنسبة موافقة وصلت إلى (70%). فضلاً عن قيام هذه المؤسسات الممولة بالتشدد في طلب الضمانات مقابل الموافقة على القرض وبنسبة موافقة (84%)، كما أن ارتفاع معدلات فائدة القروض كان أحد أهم المعوقات التي واجهت أصحاب المشاريع عينة الدراسة. وأن نسبة (76%) من عينة الدراسة أكد على أن فترة السداد لا تعتبر كافية. وأن (60%) من عينة الدراسة يؤيد قيام البنوك التجارية بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ، ولكن هناك غياب لدور الحكومة في توفير الدعم المطلوب للمشاريع الصغيرة . ويعاني (50%) من عينة الدراسة من مشكلة تسديد أقساط القرض المستحق في مواعيدها ، كما أن (47%) من العينة تم رفض طلبات القروض مسبقاً.

بناءً على نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير كامل مبلغ التمويل المطلوب لضمان نجاح المشروع وتسديد أقساط القرض ، وضرورة تفعيل دور الحكومة في ضمان هذه القروض من

قبل مؤسسة مختصة بضمان القروض ، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتأسيس صندوق خاص لتمويل المشاريع الصغيرة وبمعدل فائدة منخفض.

دراسة (صليبي ، 2012) المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وأسباب تدهورها خلال الفترة (2000-2010) وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجهه تلك المشروعات وآليات معالجتها ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تعريف دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة يمكن اعتماده والعمل بموجبه ، وأن المشروعات الصغيرة تشكل ما نسبته (95%) من إجمالي المشروعات الصناعية في العراق ، أما المشروعات المتوسطة تشكل ما نسبته (0.5%)، وأن نسبة العاملين في المشروعات الصغيرة شكل حوالي(16%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي لسنة 2010 في العراق أما المشروعات المتوسطة فكانت نسبة العاملين فيها (0.4%).

وتوصلت أيضاً إلى تراجع دور المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في توظيف الأيدي العاملة بعد عام 2003 ويعود سبب التراجع إلى انخفاض عدد المنشآت الصناعية في تلك الفترة بسبب تردي الوضع الأمني وعدم توفر مستلزمات الانتاج وزيادة استيراد السلع والتي أصبحت تنافس السلع المصنعة محلياً مما أدى الى إغلاق الكثير من المصانع وهجرة أغلب المستثمرين وأصحاب المعامل إلى الدول المجاورة لتشغيل اموالهم بمشاريع مربحة وقد ساهمت المشروعات الصناعية الصغيرة بحوالي (34%)من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي. وإن عدم الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وبالأخص بين فئة الشباب (15-24) سنة حيث أصبحت هي الأعلى حيث تصل إلى (18%) بواقع (27%) بين الشابات و(17%) بين الشباب الذكور ويشكلون (55%) من مجموع العاطلين .

وقد أوصت الدراسة إلى تخصيص دعم لتلك المشروعات ضمن الموازنة المالية العامة ،والقيام على تقديم الحوافز للصناعة الوطنية كتفعيل الإقراض وتخفيض الكلف وبخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، و إيجاد آلية معينة لإطفاء الديون للمقترض من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف حثهم على الإنتاج ، ضرورة الإسراع في تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر من خلال

وضع برنامج اقراض للأنشطة المدرة للدخل وإنشاء أو تفعيل المراكز الحرفية والتدريب على مهن مدرة للدخل في كافة الوزارات.

الدراسات الاجنبية

دراسة (Hensher,2006) تشجيع نمو المشاريع الصغيرة يسهم في تطوير بيئة الأعمال

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الصعوبات التي تواجه نمو المشاريع الصغيرة ، وزيادة إنتاجيتها. وبينت الدراسة أسباب عدم تحقيق النمو وزيادة الإنتاجية الأمر الذي يعود إلى أن واحداً من أربعة مشاريع صغيرة ليست لديه أيد عاملة. وبينت نتائج الدراسة أن هناك من الصعوبات ما يواجه هذه المشاريع مثل : القوانين، ونقص المهارات الفنية للعاملين ، والضرائب ، وعدم توفر البنية التحتية وخاصة المواصلات ، وعدم تقديم التسهيلات المالية التي تمكن هذه المشاريع من بناء القدرات التنافسية لها في بلدها والعالم. وقد توصلت الدراسة إلى توصيات عدة : أن على الدولة إزالة العقبات الخارجية في وجه النمو مثل : القيود الخارجية على التصدير ، وكذلك نظام الضرائب لكي تستفيد من الفرص وتقف في وجه التحديات العالمية التي ستأتي بها العولمة.

دراسة (Islam.s,2009) معوقات بداية ونمو المشروعات الصغيرة في بنغلادش

هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب البدء بالمشروعات الصغيرة وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : أن الخوف من البطالة ، والتقاليد العائلية ، والخبرة السابقة في نفس المجال ، والنقص في التعليم العالي ، كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات. أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك ، فكان من أهمها : نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل ، والنقص في التدريب والمهارة ، والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة. وأوصت الدراسة : بضرورة قيام الحكومة بتوعية الأفراد بالفرص الاقتصادية المتاحة ، وضرورة توفير التمويل المؤسسي بفائدة متدنية ، تشجيع العاملين في هذه

المشاريع من خلال الحوافز المادية ، وقيام الحكومة بضمان قروض المشروعات الصغيرة.

دراسة (Singh. R, Gang. S & Deshmuck. S,2010) تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة

فقد هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الهند والصين بعد العولمة من خلال دراسة وضع هذه المشروعات وسياسات واستراتيجيات الحكومات لتطوير التنافسية. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الهند والصين قد قامت بتطوير عدة برامج تشجيعية بهذا الخصوص ، ولكن أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير المهارات الإدارية وعلاقتها بخفض التكاليف مع العمل على تحسين النوعية والتي ترتبط بشكل قوي بتحسين التنافسية.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث إنها تهدف إلى بيان الدور التنموي الذي تحققه المشروعات الصغيرة ،وبيان أبرز المشكلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة. كما أن التميز في هذه الدراسة يأتي من أنّه تم تطبيقها على محافظة الكرك. حيث أن محافظة الكرك هي إحدى محافظات الجنوب الأردنية التي تعاني من تدني مستوى الخدمات المقدمة فيها ،وتعاني من الفقر والبطالة. لذلك تمّ دراسة المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك وتحليل المؤشرات الديموغرافية ،ومؤشرات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. مما يساعد في تجنب المشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة ،وبالتالي يُسهم في تحسين مستوى المعيشة في المحافظة و توفير فرص العمل.

الفصل الثالث

المشروعات الصغيرة في الأردن

3-1 تطور المشروعات الصغيرة في الأردن

لا يوجد هناك تعريف موحد ومحدد للمشروعات الصغيرة في الأردن ،ولكن هناك محاولات واجتهادات مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة. حيثُ عرّف قانون غرف التجارة الأردني مادة رقم 2 لسنة 2003 المشروعات الصغيرة بأنها :أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساسي التجارة وتعمل في قطاع تجاري معين ورأسمالها المسجل يقل عن خمسة آلاف دينار أردني.

وهناك تعريف آخر للمشروعات الصغيرة جداً بأنها :التي توظف أقل من خمسة عمال ،والمشروعات الصغيرة هي التي توظف ما بين(5-15) عاملاً. والمشروعات المتوسطة هي التي توظف ما بين (16-25) عاملاً. (حداد، الخطيب، 2005)

ومن خلال دائرة الاحصاءات العامة في الأردن لعام 2012 فقد اعتمدت لتصنيف المشروعات الصغيرة جداً والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق فئة حجم العمالة كما يلي : (دائرة الاحصاءات العامة،2012)

جدول (1)

تصنيف المشروعات حسب حجم العمالة 2012

فئة حجم العمالة	نوع المشروع
1-4	مشروعات صغيرة جدا
5-19	مشروعات صغيرة
20-49	مشروعات متوسطة

المصدر:دائرة الاحصاءات العامة،2012

لذلك سوف تتبنى هذه الدراسة التعريف حسب دائرة الاحصاءات العامة. حيث ستعتبر المشروعات الصغيرة هي التي يتراوح عدد العمال فيها من(1-4)عمال ، وذلك لغايات البحث والتماس الدقة ولتسهيل القيام بالمسح الميداني المناسب أثناء توزيع الاستبانات في محافظة الكرك.

وتعتبر المشاريع الصغيرة مشاريع تكميلية لعدد كبير من المشاريع الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتتميز هذه المشاريع باستقطابها لأعداد كبيرة من

العاملين ، وخاصة في المناطق الريفية الذي يتميز المجتمع الأردني بسيادتها. وكذلك إمكانية إقامتها على مقربة من مواقع المواد الأولية مما يقلل من تكاليف إقامتها وإدارتها وعدم حاجتها إلى تكاليف استثمارية كبيرة. بالإضافة إلى تخفيف حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني باعتبارها مشاريع كثيفة العمالة. فتشير الإحصائيات بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ساهمت بحوالي (23%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، وبحوالي (33%) من إجمالي الأيدي العاملة ، وحوالي (14%) من قيمة الاستثمارات الثابتة عام 1992. (عنبة،2002)

وبناءً على دائرة الاحصاءات العامة الأردنية ،ففي عام 2000 بلغ عدد المشروعات الصغيرة جداً (1-4) عمال قد بلغ (106730) مشروعاً ،وتشكل هذه المشروعات (90.24%) من المجموع الكلي للمشروعات الاقتصادية ، ويعمل فيها حوالي (210434) عاملاً ،بنسبة (29.98%) من إجمالي الأيدي العاملة.

وفي عام 2004 بلغ عدد المشروعات الصغيرة جداً حوالي (126195) مشروع يعمل فيها حوالي (227078) عامل ، وهي تشكل ما نسبته(88.9%) من إجمالي المشروعات البالغة (141943) مشروع ، وتوظف حوالي (851893) عامل. أما المشروعات الصغيرة (5-19) عامل قد بلغت (12762) مشروعاً ، تشكل بذلك ما نسبته (8.99%) من إجمالي المشروعات الاقتصادية ، وتوظف بذلك حوالي (105554) عاملاً ، بنسبة (12.39%) من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الاقتصادية الأردنية.

وفي عام 2010 تشير البيانات الواردة في جدول رقم (2) الخاص بأعداد ونسب العاملين والمشروعات الاقتصادية في الأردن عام 2010 حسب فئة حجم العمالة كما يلي :

جدول (2)

عدد ونسبة اعداد العاملين والمشروعات الاقتصادية في الأردن لعام 2010

حسب فئة حجم العمالة

فئة حجم العمالة	عدد العاملين	النسبة%	عدد المشروعات	النسبة%
4-1	236839	24.22	131447	88.93
19-5	99968	10.22	12730	8.61
49-20	56642	5.8	1927	1.30
99-50	54219	5.55	782	0.53
100 فأكثر	530047	54.21	930	0.63
المجموع	977715	100	147816	100

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة (مسح الاستخدام عام 2010)

بلغ عدد المشروعات الصغيرة جداً (1-4) عمال (131447) مشروع يعمل فيها (236839) عامل ،وتمثل نسبة(88.93%) من إجمالي عدد المشروعات الاقتصادية في الأردن البالغة (147816) مشروع ، حيث تشغل نسبة (24.22%) من إجمالي الايدي العاملة في المشروعات. أما المشروعات الصغيرة (5-19) عامل بلغ عددها (12730) مشروع بنسبة (8.61%) من إجمالي عدد المشروعات الاقتصادية الاردنية ، ويشكل ما نسبته (10.22%) من إجمالي الايدي العاملة،وبلغ عدد المشروعات المتوسطة (20-49) عامل (1927) مشروع بنسبة (1.3%) من إجمالي عدد المشروعات البالغة (147816) مشروعاً ، ويعمل في هذه المشروعات (56642) عاملاً بنسبة (5.8%) من إجمالي الأيدي العاملة البالغة (977715) عاملاً.

وتبلغ نسبة عدد المشروعات الصغيرة جداً والمشروعات الصغيرة (97.54%) من إجمالي عدد المشروعات الاقتصادية في الأردن ، وعند إضافة المشروعات المتوسطة لها فإنها تمثل (98.84%) من حجم المشروعات الاقتصادية في الأردن حيث تستوعب هذه المشروعات حوالي (40.24%) من إجمالي حجم العمالة في المشروعات الاقتصادية الاردنية.

وفي عام 2012 تشير البيانات الواردة في جدول رقم (3) الخاص بأعداد ونسب العاملين والمشروعات الاقتصادية في الاردن عام 2012 حسب فئة حجم العمالة كما يلي :

جدول (3)

عدد ونسبة اعداد العاملين والمشروعات الاقتصادية في الأردن لعام 2012

حسب فئة حجم العمالة

فئة حجم العمالة	عدد العاملين	النسبة%	عدد المشروعات	النسبة%
4-1	287817	27.64	140715	89.04
19-5	112663	10.82	13970	8.84
49-20	55479	5.33	1782	1.13
99-50	44926	4.31	651	0.41
100 فأكثر	540354	51.9	916	0.58
المجموع	1041239	100	158034	100

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة (مسح الاستخدام عام 2012)

يبين الجدول السابق أن المشروعات الصغيرة جداً تمثل الغالبية العظمى من عدد المشروعات حيث تبلغ (140715) مشروع بنسبة (89.04%) من إجمالي عدد المشروعات الاقتصادية في الأردن. أما عدد العاملين فقد بلغ (287817) عامل بنسبة (27.64%) من حجم الأيدي العاملة في المشروعات الاقتصادية في الأردن. اما المشروعات الصغيرة فقد بلغ عدد المشروعات الاقتصادية فيها (13970) مشروع ، حيث تستوعب (112663) عاملاً أي بنسبة (10.82%) من إجمالي الأيدي العاملة البالغ (1041239) عاملاً في المشروعات الاقتصادية في الأردن.

وفي عام 2012 يبين الجدول التالي رقم (4) الخاص بالتوزيع العددي والنسبي للمشروعات الاقتصادية والعمالة لعام 2012 حسب النشاط الاقتصادي ما يلي :

جدول (4)

عدد ونسبة اعداد العاملين والمشروعات الاقتصادية في الأردن لعام 2012

حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	عدد العاملين	النسبة%	عدد المشروعات	النسبة%
تجارة الجملة والتجزئة	184670	46.1	89594	57.9
الصناعة التحويلية	77171	19.27	21309	13.8
الانشطة العقارية	4915	1.23	1263	0.82
انشطة خدمات الاقامة والطعام	26165	6.53	8599	5.55
الصحة والعمل الاجتماعي	15359	3.83	4886	3.15
النقل والتخزين	4947	1.23	1126	0.72
التعليم	13452	3.36	2035	1.31
التشييد	12824	3.2	2323	1.5
انشطة مالية وانشطة تأمين	2000	0.5	307	0.2
الادارة العامة والضمان الاجتماعي	34	0	2	0
التعدين واستخراج المحاجر	675	0.17	97	0.06
انشطة خدمات اخرى	22022	5.5	12619	8.15
انشطة مياه والصرف وادارة النفايات	212	0.05	43	0.02
امدادات كهرباء وغاز وبخار	30	0	3	0
معلومات واتصالات	3675	0.92	936	0.6
انشطة مهنية وعلمية وتقنية	18264	4.56	5526	3.6
خدمات ادارية وخدمات دعم	10654	2.7	2978	1.92
فنون وترفية وتسلية	3357	0.84	1033	0.7
انشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعه للولايه القضائيه الوطنية	53	0.01	8	0
المجموع	400479	100	154687	100

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة (مسح الاستخدام عام 2012)

بلغ عدد المشروعات الصغيرة جداً والمشروعات الصغيرة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وأخرى (89594) مشروعاً ، بنسبة (57.9%) من إجمالي عدد المشروعات البالغة (154687) مشروع واحتل بذلك المرتبة الاولى.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة التحويلية ،حيث بلغ عدد المشروعات (21309) مشروعاً ، بنسبة (13.8%) من إجمالي عدد المشروعات ، أما قطاع الأنشطة الأخرى فقد احتل المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد المشروعات (12619)

مشروعاً ،بنسبة (8.15%) من إجمالي عدد المشروعات البالغة (154687) مشروعاً ،ويحتل قطاع خدمات الطعام وخدمات الإقامة المرتبة الرابعة ،حيث بلغ عدد المشروعات(8599) مشروع ، بنسبة (5.55%) من إجمالي عدد المشروعات.

أما بالنسبة للتوزيع النسبي والعددي للعمالة ، فأن قطاع تجارة الجملة والتجزئة احتل المرتبة الاولى حيث بلغ عدد العمال (184670) عاملاً ، بنسبة (46.1%) من إجمالي عدد العمال البالغ (400479) عاملاً ، ويليه قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغ عدد العمال (77171) عاملاً ، بنسبة (19.27%) من إجمالي عدد العمال. واحتل قطاع خدمات الاقامة والطعام المرتبة الثالثة بنسبة (6.53%) ، ثم قطاع الخدمات الاخرى بنسبة (5.5%) ، ثم جاء بعده الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة (4.56%) ثم قطاع الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (3.83%) من إجمالي عدد العمال البالغ (400479) عاملاً.

مما سبق نُلاحظ أن المشروعات الصغيرة تعتبر ركيزة أساسية في مسيرة الأردن التنموية، حيث تشكل حوالي (95%) من مجمل المشروعات في الاردن. وتُسهم هذه المشروعات بحوالي أكثر من (50%) من الناتج المحلي الإجمالي. وتبرز أهميتها باستيعاب عدد كبير من الايدي العاملة حيث تساهم بتوظيف (60%) من القوى العاملة في الأردن.

3-2 المؤسسات الداعمة والعاملة بقطاع المشروعات الصغيرة في الأردن

نظراً لأهمية هذه المشروعات فقد توافرت في الأردن العديد من المؤسسات التي تقوم بدعم ورعاية هذه المشروعات حتى تقف بجانبها في بداية انطلاقها ،وتلعب أيضاً هذه المؤسسات دوراً كبيراً في تمويلها.

وقد بدأ العمل بتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن عام 1922 من خلال تأسيس المصرف الزراعي. والذي سُمي عام 1959 بمؤسسة الإقراض الزراعي حيث باشرت بعمليات الاقراض عام 1960 ، من خلال تقديم قروض للمزارعين من أجل تشجيع وتنمية القطاع الزراعي ورفع مستوياتهم المعيشية. (النابلسي، الشلبي،2009)

ثم تأسست منظمة الاونروا عام 1949 في الأردن : وهي منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة ، تهدف إلى تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والإغاثة للاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الوكالة العمل في مجال المشروعات الصغيرة في عام 1992 ، حيث تقدم خدمات التمويل للمقترضين ، ويصل سقف القرض إلى (7000) دينار ، حيثُ قامت المنظمة بتقديم (7654) قرضاً بقيمة (9.05) مليون دولار للأردن. وبعدها أسست المملكة العديد من المؤسسات والبرامج التمويلية العامة المتخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة مثل : المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري عام 1964 ، بنك الإنماء الصناعي 1965، وفي بداية السبعينات من القرن الماضي بدأ الأردن بتشجيع المشروعات الصغيرة ، من خلال خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (1976-1980) ، والتي شجعت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو المشروعات الصغيرة التي تنتج البدائل للسلع والمنتجات المستوردة.(دليل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة و الميكروية في الأردن،2006)

وتم تأسيس مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام عام 1972 ،بهدف المحافظة على أموال الأيتام وإدارتها وتنميتها باستثمارها في المشاريع المشروعة، وبما يعود بالمنفعة على الأيتام خصوصاً ،وعلى التنمية الاقتصادية في المملكة عموماً. وفي عام 1975 تم تأسيس صندوق قروض الحرفين ،حيث يهدف لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والحرف اليدوية ،وهي وحدة تابعة لبنك الإنماء الصناعي. كما تم إنشاء صندوق المعونة الوطنية 1987 بهدف تأمين الحماية والرعاية للأسر المحتاجة و رفع مستوى معيشتها ، والمساهمة في تفعيل وتنمية مهارات وقدرات افرادها ، ودمجهم في سوق العمل لضمان حصول الاسرة على الدخل بشكل مستمر. يقدم الصندوق خدماته في مجال المعونات الشهرية المتكررة الى ما يقارب من (تسعون الف) اسرة وهذا يشكل ما نسبته (7.5%) من سكان المملكة. (دليل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن،2006)

وتم إنشاء صندوق التنمية والتشغيل 1989 ،والذي يهدف إلى تمكين الأسر والأفراد والجماعات الفقيرة والمتدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والإنتاج ، من أجل الإسهام في محاربة الفقر والبطالة. حيث بلغ إجمالي

القروض التي قدمها الصندوق عام 2013 حوالي(23.7) مليون دينار ،استفاد منها (15272) مشروعاً ،ووفرت حوالي (16879) فرصة عمل دائمة وموسمية من خلال الفروع المنتشرة في كافة محافظات الأردن. (صندوق التنمية والتشغيل،2013)

ويمكن أن نطلق على فترة التسعينات ثورة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة حيث تم تأسيس العديد منها خلال هذه الفترة مثل : الاتحاد العام للجمعيات الخيرية 1991 ،الصندوق الأردني الهاشمي 1992 ،الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة 1999. والشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم)عام1999 ،بهدف توفير أفضل الخدمات المالية وغير المالية لذوي الدخل المحدود والفقراء المنتجين من خلال تبني وتطبيق أفضل الطرق للتمويل الأصغر ،وذلك للارتقاء بمستواهم المعيشي والاجتماعي. وشركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة 1999. وفي عام 2001 ،تم تأسيس صندوق إقراض المرأة وهي :الشركة الوحيدة للتمويل الأصغر في الأردن تديرها النساء، وتستهدف بشكل أساسي النساء سواء كمستفيدات أو موظفات. وانضم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة عام 2005 ،وأخرها شركة فينكا لتمويل المشاريع الصغيرة عام 2007.(دليل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن،2006)

وحسب المؤشرات المتوفرة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي يشكل حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن (98%) من المؤسسات العاملة ،وتساهم بتوظيف (60%) من القوى العاملة وبحوالي أكثر من (50%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع (80%) للدول المتقدمة. (دليل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن،2006)

الفصل الرابع

المنهجية والنتائج والتوصيات

4-1 منهجية الدراسة

تعتمد منهجية أي دراسة على الهدف المراد تحقيقه منها. ويتحدد أهداف هذه الدراسة في معرفة دور المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك في التنمية الاقتصادية ، والتعرف على المشاكل التي تواجهها من وجهة نظر أصحاب هذه المشروعات. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استقراء وفهم الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في محافظة الكرك. ومن ثم الاعتماد على البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة،إضافة إلى البيانات التي تم استخلاصها من المصادر الثانوية والأولية. وبناءً على اهداف هذه الدراسة فقد تم تنظيمها في عدة مجالات كالتالي :

1- الجزء الأول ،ويتناول الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في محافظة الكرك بجوانبه المختلفة وتحليل المعطيات الإحصائية لمعرفة الخصائص العامة لها ، ولمعرفة الإمكانيات الاقتصادية المتاحة التي يمكن استغلالها ، ومعرفة مواطن الضعف والقصور حتى يمكن التغلب عليها من خلال وضع الحلول المناسبة لها. والبحث في الموجهات والمؤشرات العامة للتنمية الاقتصادية في محافظة الكرك من خلال مراجعة الدراسات السابقة.

2- الجزء الثاني ،ويتناول بالبحث والتحليل الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة من العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة ، وتحديد خصائص المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية ، وتحديد المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك.

4-2 مصادر المعلومات والبيانات:

المصادر الثانوية :

1- الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من الرسائل الجامعية والبحوث والمصادر المختلفة.

2- المعلومات والبيانات من المؤسسات الحكومية والخاصة : دائرة الإحصاءات العامة ، غرفة تجارة الكرك ،غرفة تجارة المزار الجنوبي ، غرفة صناعة عمان.

المصادر الأولية :

اعتمدت الدراسة على المسح الميداني من خلال أداة الدراسة (الاستبيان)، التي وزعت على عينة الدراسة بعد عرضها على مجموعة من الأساتذة من جامعة مؤتة من أجل تحكيمها وإجراء التعديلات اللازمة عليها بما يتفق مع أهداف الدراسة ، وقد قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة باليد في قرى وألوية محافظة الكرك.

3-4 أداة الدراسة:

قامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة مستفيدة من بعض الدراسات السابقة ، مثل دراسة (السميرات،2009) ،ودراسة (البندقجي،2005). وبالإضافة إلى الملاحظات الذاتية والقراءات المتعلقة بموضوع البحث ، وقد صممت أداة الدراسة بما يتناسب ومنطقة الدراسة ، وأيضا بما يحقق أهداف الدراسة.

وتكونت أداة الدراسة (الاستبانه) من ستة أجزاء ، بالشكل التالي:

1- الجزء الأول: البيانات الأولية للمبحوثين: النوع الاجتماعي ، العمر والمستوى التعليمي ، الحالة الاجتماعية ، والحالة الوظيفية.
2- الجزء الثاني: البيانات الأولية للمشاريع الصغيرة : مكان المشروع حسب اللواء ، قطاع المشروع ،نوع ملكية المشروع ، عُمر المشروع ، الشكل القانوني للمشروع.
3- الجزء الثالث: البيانات المتعلقة برأس المال والتمويل.
4- الجزء الرابع: البيانات الأولية الخاصة بالعاملين في المشاريع الصغيرة.
5- الجزء الخامس: ويتكون من 24 فقرة تتعلق بالمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك ،مثل :(مشاكل إدارية ،تمويلية ،تسويقية واقتصادية).

6-الجزء السادس: ويتكون من 13 فقرة تتعلق بدور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية،مثل :(معيشة الفرد ،سداد التزاماته ،زيادة التعليم ،تخفيف الفقر والبطالة ،الاقدام على الزواج ،تحسين مهارات وتوسع المشروع).

4-4 مجتمع الدراسة والعينة الدراسية:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك ، حيث يوجد بالمحافظة نحو 3866 مشروعاً صغيراً (غرفة تجارة الكرك،2013) ،موزعة على جميع ألوية المحافظة ،والعاملة في مختلف القطاعات :التجارية والصناعية والخدمية والزراعية ، وتكونت عينة الدراسة من 271 مشروعاً صغيراً ، تمثل ما نسبته (7.0%) من مجموع المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك ، سحبت بأسلوب العينة الغير عشوائية الحصصية حسب ألوية المحافظة ، الجدول رقم (5)

جدول (5)

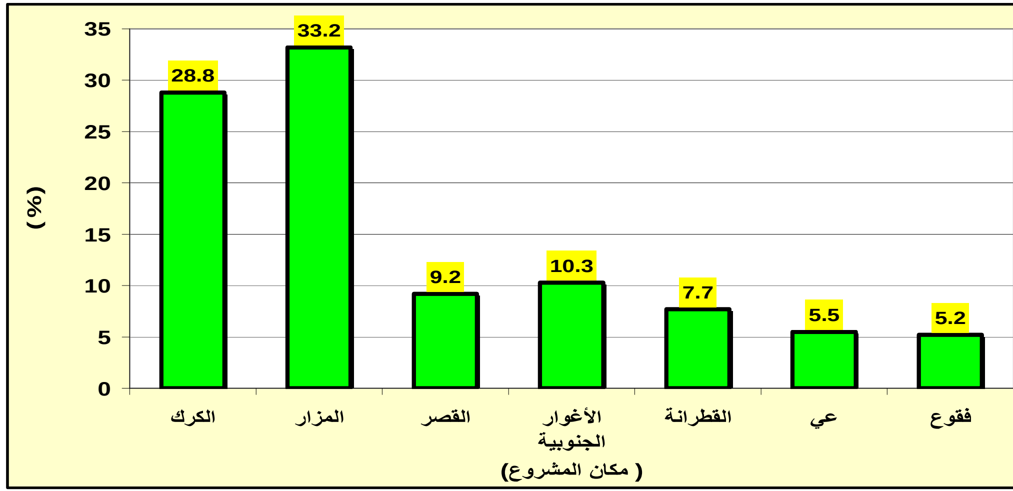
توزيع العينة الدراسية حسب مكان المشروع

المتغير	اللواء	عدد المشاريع الصغيرة	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
مكان المشروع (اللواء)	قصبة الكرك	1562	78	28.8
	المزار الجنوبي	1740	90	33.2
	القصر	215	25	9.2
	الأغوار الجنوبية	250	28	10.3
	القطرانة	55	21	7.7
	عي	21	15	5.5
	فقوع	23	14	5.2
	المجموع	3866	271	100

المصدر: من إعداد الباحثة

ويلاحظ من الجدول رقم(5) والشكل رقم (2) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة كانت من لواء المزار الجنوبي الذين شكلوا ما نسبته 33.2% من عينة الدراسة، تلا ذلك لواء قصبة الكرك الذين شكلوا مانسبته 28.8 %، ومن لواء الأغوار الجنوبية

ما نسبته 10.3%، ومن لواء القصر مانسبته 9.2 %، ومن لواء القطرانة 7.7%، ومن لوائي عي وفقوع بنسبة 5.5%، و5.2% على التوالي.



شكل رقم (2)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب مكان المشروع (اللواء)

4-5 صدق أداة الدراسة:

أ- **الصدق الظاهري**: تم عرض أداة الدراسة بشكلها الأولي على عدد من المحكمين من أساتذة جامعة مؤتة، بقصد تحكيم صلاحية الاستمارة ومدى شمولية الفقرات التي تم صياغتها وتحديد مدى صلاحية كل عبارة لقياس ذلك البعد، ومدى ملاءمتها للتطبيق. وقد أسفرت نتائج التحكيم على حصول معظم الفقرات على درجة اتفاق بين المحكمين ، وتبين من خلال ذلك أن معظم عبارات المقياس جيدة، وتحمل صدقاً ظاهرياً جلياً، وملائمة للتطبيق على مجتمع الدراسة. كما قامت الباحثة بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية مؤلفة من 30 مبحوثاً ، حيث بينت لهم أهمية استجاباتهم، وأكدت لهم ضرورة الجدية في الإجابة، وطلبت منهم إبداء ملاحظاتهم حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة، ثم جمعت الملاحظات وتم تفريغ استجاباتهم، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبديت الملاحظات حولها.

ب- **صدق البناء**: تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات والدرجة الكلية له في الجزء الخامس والسادس في أداة الدراسة، وتبين من النتائج في الجدول رقم(6) ما يلي:

1- أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجدول رقم(6) البعد الأول "دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية " بين متوسط درجات كل فقرة مع المتوسط العام للفقرات تتراوح بين (0.71 و 0.27)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

2- أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول رقم(6) البعد الثاني " المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة " بين متوسط درجات كل فقرة مع المتوسط العام للفقرات تتراوح بين (0.76 و 0.28)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

جدول (6)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور

دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية				المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة			
رقم الفقرة	**معامل الارتباط**	**رقم الفقرة**	**معامل الارتباط**	**رقم الفقرة**	**معامل الارتباط**	**رقم الفقرة**	**معامل الارتباط**
1	**0.44	13	**0.43	1	**0.64	13	**0.76
2	**0.61	-	-	2	**0.70	14	**0.66
3	**0.50	-	-	3	**0.28	15	**0.39
4	**0.51	-	-	4	**0.76	16	**0.43
5	**0.59	-	-	5	**0.66	17	**0.80
6	**0.27	-	-	6	**0.65	18	**0.69
7	**0.71	-	-	7	**0.54	19	**0.34
8	**0.68	-	-	8	**0.34	20	**0.50
9	**0.46	-	-	9	**0.72	21	**0.51
10	**0.50	-	-	10	**0.64	22	**0.59
11	**0.51	-	-	11	**0.70	23	**0.51
12	**0.34	-	-	12	**0.28	24	**0.59

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ج- الثبات

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبات للأداة باستخدام معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، حيث قامت الباحثة باستخدام هذا المقياس، وقد جاءت قيمة معاملات الثبات لمحاور الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

معامل الثبات (كرنباخ الفا) للمحاور والدرجة الكلية لأداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية	13	0.84
المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة	24	0.86
معامل ثبات أداة الدراسة الكلي	**37**	**0.89**

يتضح من الجدول رقم (7) تمتع محاور الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات ، حيث بلغ معامل الثبات للمحور الأول 0.84 وللمحور الثاني 0.86 ، وللأداة ككل 0.89. مما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات. وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق أداة الدراسة والاعتماد عليها في التطبيق ، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

4-6 تنفيذ الدراسة الميدانية

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة ، قامت الباحثة بزيارة لجميع ألوية محافظة الكرك ، ووزعت أداة الدراسة بشكل مباشر(باليد) ، وتم استلام الاستبيانات بعد الإجابة عنها في حينها المحدد خلال الثلث الأول من عام 2014. وقد واجهت الباحثة بعض الصعوبات منها : عدم وجود إحصائية دقيقة توضح أماكن المشاريع الصغيرة ضمن التجمعات السكانية في محافظة الكرك.

4-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة في الجزء الخامس والسادس من أداة الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب درجة الموافقة على النحو التالي:

الدرجة	المقياس
ويمثل (5 درجات).	(موافق بشدة)
ويمثل (4 درجات).	(موافق)
ويمثل (3 درجات).	(محايد)
ويمثل (درجتان).	(غير موافق)
ويمثل (درجة واحدة).	(غير موافق بشدة)

ويتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي بعد حسابه بناءاً على عدد الخيارات والفئات في المقياس ،وفيما يلي وصفاً لخطوات التفسير في حالة استخدام مقياس ليكرت الخماسي:

يتم حساب المدى لطول المقياس الخماسي : (5-1=4)

يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات(الخيارات): (0.80=4/5)

إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد صحيح) ولغاية الحد الأعلى للمقياس ، كما يلي :

1) متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.80) يشير إلى درجة منخفضة جداً.
2) متوسط حسابي يتراوح بين (1.81 إلى 2.60) يشير إلى درجة منخفضة.
3) متوسط حسابي يتراوح بين (2.61 إلى 3.40) يشير إلى درجة متوسطة.
4) متوسط حسابي يتراوح بين (3.41 إلى 4.20) يشير إلى درجة مرتفعة.
5) متوسط حسابي يتراوح بين (4.21 إلى 5.0) يشير إلى درجة مرتفعة جداً.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

منخفض	متوسط	مرتفع
(2.49 فأقل)	(2.5-3.49)	(3.5 فما فوق)

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة اكبر من (3.5) فيكون المستوى العام لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المحاور والفقرات مرتفعاً. أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي مابين (2.5-3.49) فان المستوى يكون متوسطاً ، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون المستوى منخفضاً.

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً ،باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث قامت الباحثة بترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة ، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة ، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة ، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية ، والمتوسط الحسابي العام للمحور ، والانحراف المعياري ، ومستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات أبعاد الدراسة.
2- معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين مقاييس الدراسة.
3- استخدام معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات محاور الدراسة.
4- استخدام اختبار (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات.
5- استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات أو أكثر ،أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية تم الاعتماد على اختبار شافييه (Scheffe).
6- تحليل الانحدار المتعدد Multiple Linear Regression.

4-8 عرض النتائج :

يتضمن هذا الجزء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك من أفراد عينة الدراسة ،وآرائهم اتجاه دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ،وأهم المشكلات الاقتصادية التي تواجههم ،وأثر الخصائص الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في التنمية.

أولاً: النتائج المتعلقة بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

أ- **التركيب النوعي:** إن التعرف على التركيب النوعي لأصحاب المشروعات الصغيرة يساعد على معرفة احتياجات كل نوع حيث أن نشاطاتهم تختلف باختلاف كونهم ذكور أو إناث. ويشترك الذكور والإناث في امتلاك وإدارة المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك. وتتركز المشاريع الصغيرة العائدة للإناث في محافظة الكرك في المشاريع التجارية والخدمية مثل محال بيع الاكسسورات والألبسة والأحذية ، وصالونات التجميل ، والخياطة والتطريز ، وإعداد المأكولات الشعبية. والتي كان لهذه المشاريع تأثير كبير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلى في محافظة الكرك. ويبين الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي.

جدول (8)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب النوع الاجتماعي

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
	ذكر	231	85.2
النوع الاجتماعي	أنثى	40	14.8
	المجموع	271	100

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول السابق ،أن هناك فروق بين نسبة الذكور ونسبة الإناث ، فقد بلغت نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة 85.2% ،مقابل 14.8% من الإناث ،

وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلى طبيعة المجتمع الأردني وسيادة العوامل الاجتماعية التي تحدد عمل الإناث في بعض الأعمال ،كما أن هناك نسبة كبيرة من النساء الأردنيات يحجمن عن القيام بأعمال يتولين مسؤوليتها ،مما يضعف إقبال الإناث للبدء بالمشاريع الصغيرة مقارنة بالذكور. ومن جانب آخر ،تشير المعطيات الأخيرة في سوق العمل في محافظة الكرك إلى زيادة إقبال الإناث على القيام بالمشاريع الصغيرة في المحافظة ، بسبب زيادة أعداد الخريجات العاطلات عن العمل ، بالإضافة إلى وجود بعض المؤسسات الحكومية والمجتمعية التي تقوم بدعم المرأة للقيام ببعض الأعمال لزيادة دخل أسرهن.

ب- **التركيب العمري** :يعد التركيب العمري من المؤشرات المهمة لنجاح المشاريع الصغيرة، ويظهر الجدول رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.

جدول (9)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب متغير العمر

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
العمر	اقل من 30 عام	89	32.8
	30 -40 عام	84	31.0
	أكثر من 40 عام	98	36.2
	المجموع	271	100.0

المصدر: من اعداد الباحثة

يتبين من الجدول رقم (12) أن 32.8% من أفراد عينة الدراسة من الأعمار (أقل من 30) عام، وأن ما نسبته 31.0 % من أفراد عينة الدراسة من الأعمار (30-40) عام، وأن ما نسبته 36.2 % من أفراد عينة الدراسة من الأعمار (أكثر من 40 عام). وتفسر الباحثة هذه النتيجة على أساس أن فئة الشباب هي الفئة المتحمسة لمثل هذه المشاريع بنسبة 63.8% التي تشكل مجموع نسبة العمر من (30-40) عام ،ونسبة العمر أقل من 30 عام. علماً بأن هذه الفئة هي من فئة خريجي الجامعات ذوى الخبرات العلمية المرتفعة.

ج- متغير المستوى التعليمي: يُعد المستوى التعليمي أحد المؤشرات المهمة والعناصر المحددة لنوعية المشاريع الصغيرة ونشاطها ،ويظهر الجدول رقم (10) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوياتهم التعليمية.

جدول (10)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب متغير المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية(%)
المستوى التعليمي	**ثانوية فما دون**	107	39.5
	دبلوم	81	29.9
	بكالوريوس	68	25.1
	دراسات عليا	15	5.5
	المجموع	271	100

المصدر: من اعداد الباحثة

يظهر الجدول السابق ،أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة كانت من المستوى التعليمي ثانوي فما دون الذين شكلوا ما نسبته 39.5% ، وأن ما نسبته 29.9 % من المستوى التعليمي دبلوم ، وأن ما نسبته 25.1 % من حملة شهادة البكالوريوس. وأخيراً ما نسبته 5.5 % هم من حملة شهادة الدراسات العليا. ومن خلال العرض السابق للمؤهلات العلمية لأصحاب المشاريع الصغيرة نجد أن نسبة حملة الشهادات الجامعية والدبلوم تحتل نسبة كبيرة (29.9% و 25.1%) على التوالي. ويعزى ذلك إلى عدم توفر الوظائف المناسبة لحملة الشهادات الجامعية والدبلوم وبسبب العدد المتزايد من الخريجين لتلك المؤهلات مقابل محدودية الوظائف المتاحة امامهم ، مع أنّ طبيعة العمل في بعض المشاريع الصغيرة لا تحتاج لمثل هذه المؤهلات.

د- متغير الحالة الاجتماعية :للتعرف على الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة ، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية ، جدول رقم (11)

جدول (11)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب الحالة الاجتماعية

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
	أعزب	108	39.9
الحالة الاجتماعية	متزوج	163	60.1
	المجموع	271	100

المصدر: من اعداد الباحثة

يوضح الجدول (11) أن 60.1% من أفراد عينة الدراسة من المتزوجين، مقابل 39.9% من العزاب. وهذا يعكس اهتمام أكبر لفئة المتزوجين للقيام بالمشاريع الصغيرة لتحسين مستوى دخولهم.

هـــ- متغير الصفة الوظيفية: والجدول التالي رقم (12) يبين توزيع افراد العينة حسب الصفة الوظيفية :

جدول (12)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب الصفة الوظيفية

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
	المالك	85	31.4
الصفة الوظيفية	المدير	62	22.9
	المالك والمدير	124	45.8
	المجموع	271	100

المصدر: من إعداد الباحثة

ويظهر من الجدول السابق ،أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة كانت من المالك والمدير ،حيث بلغت ما نسبته 45.8%، وأن ما نسبته 31.4% من المالكين للمشروع. وأن ما نسبته 22.9% من مديري المشاريع الصغيرة. وتعزى هذه النتيجة إلى اعتماد معظم المشاريع الصغيرة في الغالب على خبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالمشاريع الصغيرة

للتعرف على خصائص المشاريع الصغيرة ، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات المتعلقة (قطاع المشروع ، ملكية المشروع ، نوع ملكية المشروع ، عمر المشروع) بالشكل التالي:

أ- **متغير قطاع المشروع**

تتميز المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك بالقابلية للتطويع والاستجابة للظروف المتغيرة والقدرة على الاستفادة من الفنون الإنتاجية والتنظيمية الحديثة المناسبة للظروف الاقتصادية السائدة ، وتكون بالتالي أكثر تلبية لاحتياجات السوق ، ويبين الجدول التالي توزيع المشاريع الصغيرة حسب قطاع المشروع.

جدول (13)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب قطاع المشروع

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية(%)
قطاع المشروع	تجاري	153	56.5
	خدماتي	65	24.0
	صناعي	29	10.7
	زراعي	24	8.9
	المجموع	271	100

المصدر:من إعداد الباحثة

من الجدول (13) يتبين أن أعلى نسبة من المشاريع الصغيرة كانت من ضمن القطاع التجاري الذين بلغت نسبتهم 56.5%. وأن ما نسبته 24.0 % من قطاع الخدمات. وأن ما نسبته 10.7 % من القطاع الصناعي. وأخيراً ما نسبته 8.9 % من القطاع الزراعي ، وهذا يشير إلى تركيز أصحاب المشاريع الصغيرة على العمل في القطاع التجاري.

ب- متغير ملكية الأرض المقام عليها المشروع

تنتشر صفة إيجار الأراضي للمشاريع الصغيرة بشكل واسع في محافظة الكرك، بسبب ارتباط ذلك بالوضع الاقتصادي للمشاريع الصغيرة ، ويبين الجدول التالي توزيع المشاريع الصغيرة حسب ملكية الأرض المقامة عليها.

جدول (14)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب ملكية الأرض المقام عليها المشروع

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية(%)
	ملك	33	12.2
ملكية الأرض المقام عليها	إيجار	206	76.0
المشروع	ضمان	32	11.8
	المجموع	271	100.0

المصدر:من إعداد الباحثة

يشير الجدول (14) أن أعلى نسبة من المشاريع الصغيرة حسب طبيعة الأرض المقام عليها المشروع كانت "مستأجرة" وبلغت نسبتها نحو 76.0%. وأن ما نسبته 12.2% من الأراضي كانت مملوكة للمشروع ، وأخيراً ما نسبته 11.8 % كانت على شكل "ضمان". وتفسر الباحثة هذه النتيجة على أساس أن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة لا يستطيعون إقامة مشاريعهم على أرض أو عقار هم يمتلكونه وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات الواقعة ضمن الحيز التجاري في المدن ، مما يضطرهم للاستئجار،وإقامة مشاريعهم على أرض أو عقار لا يمتلكونه. ويجب الإشارة هنا إلى أن المشاريع التي يمتلكها أصحابها بالكامل بما في ذلك العقار تقل عليهم تكاليف الأصول الثابتة للمشاريع. أما المشاريع المستأجرة فيترتب عليها زيادة في النفقات عن طريق دفع الأجور مقابل عملية الاستئجار. وبالتالي تزداد تكلفة رأس المال ، عكس المشاريع التي تم إنشائها على أملاك خاصة.

ج- متغير نوع ملكية المشروع

يغُلب على المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك نمط الملكية الفردية ، حيث يكون المشروع مملوك لفرد واحد ، أو تكون الملكية للعائلية يشترك فيها أفراد الأسرة ، وذلك على نقيض الحال بالنسبة للمشروعات المتوسطة والكبيرة في المدن

الرئيسة في الأردن التي تكون مملوكة لشركات سواء شركات أشخاص أو شركات أموال وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (15)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب نوع ملكية المشروع

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية(%)
نوع ملكية المشروع	فردي	185	68.3
	عائلي	55	20.3
	مشاركة مع الآخرين	31	11.4
	المجموع	271	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة

كما تبين من الجدول السابق ،بأن أعلى نسبة من المشاريع الصغيرة حسب نوع ملكيتها كانت "فردية" ،والتي بلغت نسبتها نحو 68.3%. بينما بلغت نسبة المشاريع العائلية نحو 20.3 % ،وأخير بلغت نسبة المشاريع "مشاركة مع الآخرين" ما نسبته11.4%.

د- متغير عمر المشروع

يُعد عمر المشاريع الصغيرة من المؤشرات الهامة على نجاحها واستمرارية عملها ،حيث يعتمد النجاح والاستمرارية في المشاريع الصغيرة على القناعة المطلقة لمالك المشروع بالفكرة التي انشأ من اجلها هذا المشروع ،وأن يتولد لديه الرغبة في إنجاز هذا المشروع ولا يكون الهدف الأساسي هو تحقيق الربح المادي على حساب استمرارية مشروعه على المدى الطويل. ويبين الجدول(16) توزيع المشاريع الصغيرة حسب أعمارها.

جدول (16)

توزيع المشاريع الصغيرة حسب عمر المشروع

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية(%)
عمر المشروع	أقل من 3 سنوات	103	38.0
	3 – 5 سنوات	60	22.1
	أكثر من 5 سنوات	108	39.9
	المجموع	271	100.0

المصدر:من إعداد الباحثة

من الجدول (16) يتبين أن أعلى نسبة من المشاريع الصغيرة حسب عمر المشروع كانت للمشاريع التي عمرها أكثر من 5 سنوات والتي بلغت نسبتها 39.9%. بينما بلغت نسبة المشاريع التي أعمارها "أقل من 3 سنوات" نحو 38.0% من المشاريع القائمة في محافظة الكرك. وأخيراً ما نسبته 22.1% "للمشاريع التي تتراوح أعمارها بين 3 إلى 5 سنوات". ويعزى زيادة نسبة المشاريع التي يقل عمرها عن 3 سنوات إلى الإقبال الكبير على إقامة المشاريع الصغيرة الخاصة بالأفراد في ظل ارتفاع نسبة البطالة بين السكان ، وقلة الأجور والرواتب. مما يضطر الكثير من الشباب إلى البحث عن مصادر جديدة للدخل تحقق طموحهم.

هـ- متغير الوضع القانوني للمشروع

يعد الوضع القانوني ذو أهمية خاصة لاستمرار المشاريع الصغيرة ونجاحها ، حيث أن ضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة والصفة القانونية للمالك قد تعيق عمل المشاريع الصغيرة ، ويبين الجدول (17) الوضع القانوني للمشاريع الصغيرة في محافظة الكرك.

جدول (17)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب الوضع القانوني للمشروع

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية(%)
الوضع القانوني للمشروع	فردية	210	77.5
	تضامن	35	12.9
	توصية	10	3.7
	أخرى	16	5.9
	المجموع	271	100.0

المصدر:من إعداد الباحثة

مما سبق تبين أن أعلى نسبة من المشاريع الصغيرة حسب الوضع القانوني للمشروع كانت للمشاريع الفردية والتي شكلت ما نسبته 77.5% ، وأن ما نسبته 12.9% من مشاريع "التضامن" ، وأخيراً ما نسبته 3.7% للمشاريع التي على شكل توصية.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالمعلومات الخاصة برأس المال والتمويل

للتعرف على المعلومات الخاصة برأس المال والتمويل ، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات المتعلقة (رأس مال المشروع ،نوع التمويل ، مدى وجود صعوبات تمويلية،الاجراءات المتخذة في حالة مواجهة ضائقة مالية) كالآتي :

أ-متغير رأس مال المشروع : يعد رأس مال المشروع من الأمور المهمة في منح القروض الميسرة لتمويل شراء الآلات والمعدات وغيرها للمشاريع الصغيرة. حيث يرى البعض ،أن معيار العمالة لا يعد معياراً سليماً أو كافياً للتفرقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة ،وأن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية ، خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المشروعات الصغيرة. والتي تركز على حجم الأصول الرأسمالية. ويبين الجدول (18) توزيع للمشاريع الصغيرة في محافظة الكرك حسب رأس مال المشروع.

جدول (18)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب رأس مال المشروع

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
رأس مال المشروع	أقل من 3000	84	31.0
	9000 – 3001	110	40.6
	15000 – 9001	15	5.5
	21000 – 15001	31	11.4
	أكثر من 21000	31	11.4
	المجموع	271	100.0

المصدر:من اعداد الباحثة

نستنتج من الجدول السابق ،أن أعلى نسبة من المشاريع الصغيرة التي رأسمالها (3001-9000) دينار وقد شكلت ما نسبته 40.6%. تلا ذلك المشاريع التي رأسمالها (أقل من 3000) دينار والتي شكلت ما نسبته 31.0%. والمشاريع التي رأسمالها (9001-15000) ما نسبته 5.5%. والمشاريع التي رأسمالها (15001-21000) و أكثر من 21000 دينار بنسبة 11.4 %.

ب- **متغير نوع التمويل**

تعتمد المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل النشاط ، سواء في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التشغيل. ويشجع صِغر حجم الاستثمارات المطلوبة لمزاولة النشاط على الاعتماد على الموارد الذاتية. بالإضافة إلى تأثير بعض القيم الاجتماعية والعادات السلوكية لأصحاب المشاريع الصغيرة مثل امتناعهم من الاقتراض من البنوك ابتعاداً عن الفوائد الربوية ، ويبين الجدول التالي رقم (19) توزيع المشاريع الصغيرة حسب نوع التمويل في محافظة الكرك.

جدول (19)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب نوع التمويل

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
نوع التمويل	شخصي	130	48.0
	مصرفي	73	26.9
	عائلي	35	12.9
	مؤسسات تمويلية	22	8.1
	غير ذلك	11	4.1
	المجموع	271	100.0

المصدر:من اعداد الباحثة

يظهر من الجدول (19) أن معظم المشاريع الصغيرة كان مصدر تمويلها هو من النوع الشخصي وقد شكلت ما نسبته 48.0%. تلا ذلك المشاريع التي تمويلها مصرفي ،والتي شكلت ما نسبته 26.9%. والمشاريع التي مصدر تمويلها عائلي ما نسبته 12.9%. والمشاريع التي تمويلها مؤسسات تمويلية بنسبة 8.1%. ويعزى قلة التمويل من المؤسسات التمويلية إلى أن التمويل المتاح من هذه المؤسسات ،لا يناسب احتياجات المشاريع التمويلية مثل :انخفاض مدة الائتمان أو عدم كفايته. ونسبة التمويل من مصادر أخرى بلغت بنسبة 4.1%.

ج- متغير مدى وجود صعوبات في التمويل

ويبين الجدول التالي مدى وجود صعوبات تواجه المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك.

جدول (20)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب مدى وجود صعوبات في التمويل

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
مدى وجود صعوبات في التمويل	نعم	181	66.8
	لا	90	33.2
	المجموع	271	100.0

المصدر:من إعداد الباحثة

من الجدول السابق ،يظهر لدينا أن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة قد واجهوا مشاكل في التمويل ،حيثُ بلغت نسبة الذين واجهوا مشاكل في التمويل 66.8%. حيث تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية مثل : ارتفاع أسعار الفائدة ، عدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة ، وصغر حجم مبلغ القرض المطلوب. أما الذين لم يواجهوا مشاكل في التمويل فقد بلغت نسبتهم 33.2%.

د- الإجراءات المتخذة في حالة مواجهة ضائقة مالية

يبين الجدول (21) الإجراءات المتخذة من قبل أفراد عينة الدراسة في حالة مواجهة ضائقة مالية .

جدول رقم (21)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب الإجراءات المتخذة في حالة مواجهة ضائقة مالية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الإجراءات المتخذة في حالة مواجهة ضائقة مالية	بيع ممتلكات شخصية	130	48.0
	الاقتراض من البنوك التجارية	73	26.9
	التصرف في المدخرات الخاصة	35	12.9
	الاقتراض من الأهل والاقارب	22	8.1
	الاقتراض من المؤسسات المالية الخاصة	11	4.1
	غير ذلك		
	المجموع	271	100.0

المصدر:من إعداد الباحثة

ومن الجدول (21) يتبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة يلجئون الى بيع ممتلكاتهم الشخصية وقد شكلوا ما نسبته 48%، تلا ذلك الذين يفضلون الاقتراض

من البنوك التجارية وشكلوا ما نسبته26.9%، أما الذين يضطرون للتصرف في المدخرات الخاصة فقد شكلوا ما نسبته 12.9%، أما الذين لديهم فرصة الاقتراض من الأهل والأقارب فقد شكلوا ما نسبته 8.1%، والاقتراض من المؤسسات المالية الخاصة بنسبة 4.1%.

رابعا: النتائج المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالعاملين في المشروع

للتعرف على المعلومات الخاصة بالعاملين في المشروعات الصغيرة ، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات المتعلقة (عدد العاملين ،المؤهل العلمي للعاملين في المشروعات ، معايير التوظيف) كما يلي :

أ-متغير عدد العاملين في المشاريع الصغيرة : تعتمد معظم المشروعات الصغيرة بدرجة كبيرة على العمالة قليلة الأجر التي تقوم بأعمال ثانوية في هذه المشاريع. وبالتالي فإن هذه العمالة لا تتطلب شروط مسبقة لتعيينها أو امتلاكها لخبرات تعليمية وعملية كبيرة. حيث يزاول صاحب المشروع الصغير العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب وصغار السن. ويبرز ذلك بوضوح في مجال نشاط تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة. كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤّقتة. وكثيراً ما يجرى تشغيل العمالة في المشاريع الصغيرة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ،ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية ، مثل مكاتب العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي ، مما يكسِب صاحب المشروع الصغير حرية وسلطة في التعيين ، خاصة في ظل توفر فائض عرض ومن انتشار البطالة.

جدول (22)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب عدد العاملين في المشروع

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
	(1 -4)	229	84.5
عدد العاملين في المشروع	(أكثر من 4)	42	15.5
	المجموع	271	100.0

المصدر:من إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول (22) أن معظم المشاريع الصغيرة لديها عمالة قليلة ،حيث بلغت نسبة المشاريع التي يعمل فيها (1-4) 84.5%. أما التي يزيد عدد العاملين فيها عن 4 فقد بلغت نسبتها 15.5%.

ب - متغير الحد الأدنى للمؤهلات العلمية المطلوبة للعاملين في المشاريع الصغيرة: ويبين الجدول (23) الحد الأدنى للمؤهلات العلمية المطلوبة للعاملين في المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (23)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب الحد الأدنى للمؤهلات العلمية المطلوبة للعاملين في المشاريع الصغيرة

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
عدد العاملين في المشروع	ثانوية عامة فاقل	124	45.8
	دبلوم	87	32.1
	جامعي	60	22.1
	المجموع	271	100

المصدر:من إعداد الباحثة

تبين من الجدول أن معظم المشاريع الصغيرة تتطلب مستويات تعليمية من المستوى الثانوي وما دون ، حيث بلغت النسبة 45.8%. أما التي تتطلب مستوى تعليم بدرجة الدبلوم فقد بلغت نسبتها 32.1%،وللمستوى الجامعي فقد بلغت نسبتها22.1%.

ج- متغير معايير التوظيف في المشاريع الصغيرة :

يبين الجدول (24) توزيع المشاريع الصغيرة حسب متغير معايير التوظيف في المشاريع الصغيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (24)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب معايير التوظيف في المشاريع الصغيرة

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
معايير التوظيف في المشاريع الصغيرة	الخبرة العملية	183	67.5
	صلة القرابة	30	11.1
	المستوى التعليمي	58	21.4
	المجموع	271	100.0

المصدر :من إعداد الباحثة

الجدول رقم (24) يظهر أن المشاريع الصغيرة تتبع معايير مختلفة لعملية التوظيف ، فيلاحظ أن معظمها تتطلب الخبرة العملية كمعيار للتوظيف بنسبة 67.5%. أما التي تتبع معيار صلة القرابة كمعيار للتوظيف فقد بلغت نسبتها 11.1%. والتي تتبع أسلوب المستوى التعليمي كمعيار للتوظيف فقد بلغت نسبتها 21.4 %.

خامسا: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

يتضمن الجزء التالي الإجابة عن أسئلة الدراسة حول دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، ويتضمن أيضا اختبار فرضيات الدراسة ، وبالشكل التالي:

السؤال الأول: ما دور المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال والمتعلق بآراء أصحاب المشاريع الصغيرة عن الدور التنموي للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظة الكرك ، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو كل فقرة من فقرات محور "الدور التنموي للمشاريع الصغيرة" ،وترتيبها تنازلياً حسب درجة المساهمة في التنمية الاقتصادية. جدول (25)

جدول رقم (25)

المتوسطات الحسابية ومستوى استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
12	المشروعات الصغيرة بداية لإنشاء مشروعات كبيرة	3.982	0.99	1	موافق
10	يسهم المشروع الصغير في توفير فرص عمل وبالتالي التقليل من البطالة	3.915	1.01	2	موافق
1	يسهم المشروع الصغير في سداد التزاماتي الشهرية	3.867	0.91	3	موافق
11	المشروعات الصغيرة توفر سلع وخدمات متنوعة للمستهلكين	3.827	1.09	4	موافق
2	يسهم المشروع الصغير تحسين الوضع الاقتصادية وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة	3.823	0.92	5	موافق
4	يسهم المشروع الصغير في توفير مصاريف علاج وأدوية لأفراد أسرتي	3.723	1.05	6	موافق
9	يسهم المشروع الصغير في تخفيف حده الفقر	3.705	1.11	7	موافق
3	يسهم المشروع الصغير في تحسين المستوى التعليمي لأفراد أسرتي	3.616	1.09	8	موافق
13	يسهم المشروعات الصغيرة في توفير المواد الخام اللازمة للمشروعات الكبيرة	3.535	1.04	9	موافق
7	يسهم المشروع الصغير في عمل تعديلات وإضافات على السكن	3.399	1.18	10	موافق
6	يسهم المشروع الصغير في انتقالي إلى سكن أفضل	3.358	1.16	11	موافق
5	يسهم المشروع الصغير في ادخار مبالغ مالية تستخدم عند حدوث طارئ	3.347	1.21	12	موافق
8	يسهم المشروع الصغير في الاقبال على الزواج	2.697	1.23	13	محايد
	المجموع	3.559	0.76	-	مرتفع

المصدر: الدراسة الميدانية

توصلت النتائج في الجدول السابق أن الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة نحو الدور التنموي للمشاريع الصغيرة في مجال التنمية الاقتصادية كان بدرجة مرتفعة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.559) ،بانحراف معياري 0.76 ،وتعكس هذه النتيجة ارتفاع درجة إسهام المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا

المحور بين الوسط (3.982) كحد أعلى على الفقرة (12) والوسط (2.697) كحد أدنى على الفقرة (8). وتراوحت قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الانحراف المعياري (1.23) كحد أعلى منسوب للفقرة (8) والانحراف المعياري (0.91) كحد أدنى للتشتت منسوب للفقرة (1) مما يشير إلى تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بشكل عام. وقد أظهرت النتائج على مستوى فقرات هذا المحور أن آراء أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة اتجاه دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية كونها تُعد بداية للمشاريع الكبيرة حيث جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأول بوسط حسابي 3.982. وجاء في الترتيب الثاني ،إسهام المشاريع الصغيرة في توفير فرص العمل والتقليل من مشكلة البطالة وارتفاع مستوى المعيشة في المحافظة بوسط حسابي 3.915. وفي الترتيب الثالث ،إسهام المشاريع الصغيرة الإيفاء بالالتزامات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة ، بوسط حسابي 3.867. وجاء في الترتيب الرابع ،إسهام المشاريع الصغيرة بتوفير السلع والخدمات الضرورية للمستهلكين ،بوسط حسابي 3.827. وفي الترتيب الخامس ،إسهام المشاريع الصغيرة في تحسين الوضع الاقتصادي في المحافظة ،بوسط حسابي 3.823. وقد جاء في الترتيب قبل الأخير ،وبدرجة متوسطة اسهام المشاريع الصغيرة في توفير المبالغ المالية التي تستخدم وقت الضرورة ،بوسط حسابي 3.347. وفي الترتيب الأخير،وبدرجة متوسطة إسهام المشروعات الصغيرة في إقدام الشباب على الزواج ،بوسط حسابي 2.697.

السؤال الثاني : ما المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

إن استقصاء آراء أصحاب المشروعات الصغيرة تجاه المشاكل التي يتعرضون لها أو المشاكل التي تواجههم أثناء قيامهم بأعمالهم في محافظة الكرك أهمية كبيرة في وضع الحلول والمعالجات لتلك المشاكل والحد منها بهدف تحقيق تنمية اقتصادية في المحافظة. ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو كل فقرة من فقرات

محور "المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك " وترتيبها تنازلياً حسب درجة المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة. جدول (26).

ويبين الجدول (26) المعلومات المتعلقة بآراء أفراد عينة الدراسة تجاه المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك.

جدول (26)

المتوسطات الحسابية ومستوى استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
6	الإعفاءات الجمركية لا تقدم للمشاريع الصغيرة	4.258	1.05	1	موافق
18	تتشدد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في طلب الضمانات	4.233	0.90	2	موافق
5	المساعدة الحكومية للمشروع غير متوافرة في الوقت الحاضر	4.162	1.13	3	موافق
16	فوائد قروض تمويل المشروعات الصغيرة تعد مرتفعة جدا	4.118	0.96	4	موافق
15	الشروط والإجراءات القانونية التي تفرضها البنوك والمؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة معقدة	4.107	1.07	5	موافق
14	الوضع الاقتصادي العام فرض على مشروعي بعض الصعوبات	4.000	1.03	6	موافق
7	الدولة لا توفر الدعم المالي للمشاريع الصغيرة	3.996	1.22	7	موافق
17	فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية	3.974	1.07	8	موافق
12	ارتفاع تكلفة المواد الاولية اللازمة للمشروع	3.845	1.23	9	موافق
19	البنوك والمؤسسات الممولة للمشروع لا تمنح المشروعات الصغيرة فترة سماح كافية	3.834	0.91	10	موافق
20	ضعف المقدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة	3.642	0.90	11	موافق
21	نسبة القرض المطلوب تعد متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب	3.602	0.94	12	موافق
22	الموافقة على طلب القرض من البنوك والمؤسسات	3.583	0.96	13	موافق

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
	الممولة يحتاج إلى فترة زمنية طويلة				
10	زيادة عدد المشاريع بعد قيام مشروعي بنفس المنطقة	3.495	1.13	14	موافق
3	الاموال الشخصية التي أمتلكها غير كافية للبدء في المشروع	3.461	1.25	15	موافق
23	البنوك التجارية تعد أفضل من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة المتخصصة في توفير التمويل اللازم للمشروع	3.461	1.01	16	موافق
4	العمالة المتوفرة في سوق العمل لا تتناسب مع العمل في المشروع	3.280	1.09	17	محايد
24	يواجه مشروعي صعوبات في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها	3.196	1.23	18	محايد
11	يعاني مشروعي من صعوبات في الحصول على العاملين	3.148	1.10	19	محايد
13	يعاني مشروعي من صعوبات في تسويق ما يقدمه من منتجات / خدمات	3.063	1.05	20	محايد
8	يعاني مشروعي من انخفاض الطلب على منتجاته/خدماته	2.893	1.09	21	محايد
9	يعاني مشروعي من عدم المقدرة على مواكبة التطور التكنولوجي	2.882	1.20	22	محايد
1	الخبرة الإدارية التي أمتلكها غير كافية لإدارة المشروع	2.598	1.21	23	غير موافق
2	الخبرة الفنية التي أمتلكها غير كافية لإدارة المشروع	2.513	1.24	24	غير موافق
	المجموع	3.556	0.58	-	مرتفع

المصدر: الدراسة الميدانية

توصلت النتائج في الجدول (26) أن الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك كانت بدرجة مرتفعة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.556)، بانحراف معياري 0.58. وتعكس هذه النتيجة ارتفاع وجود المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة ،وبالتالي ارتفاع المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في محافظة الكرك. وقد تراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور بين الوسط (4.258) كحد

أعلى على الفقرة (6) والوسط (2.513) كحد أدنى على الفقرة (2). وتراوحت قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الانحراف المعياري (1.25) كحد أعلى منسوب للفقرة (3) والانحراف المعياري(0.90) كحد أدنى للتشتت منسوب للفقرة (20). مما يشير إلى تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بشكل عام.

وقد أظهرت النتائج على مستوى فقرات هذا المحور ،أن آراء أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة تجاه المشكلات المتعلقة بعدم تقديم الحكومة إعفاءات جمركية للمشاريع الصغيرة ،حيث جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأول ،بوسط حسابي 4.258. وجاء في الترتيب الثاني ،مشكلة تشدد مؤسسات التمويل في تقديم ضمانات للقروض الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة بوسط حسابي 4.233. وفي الترتيب الثالث ،مشكلة عدم تقديم المساعدات الحكومية للمشاريع الصغيرة ، بوسط حسابي 4.162. وجاء في الترتيب الرابع ،مشكلة ارتفاع نسبة الفوائد على القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة ،بوسط حسابي 4.118. وفي الترتيب الخامس ،مشكلة فرض الشروط على القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة وكثرة الإجراءات القانونية لمنحها ،بوسط حسابي 4.107. وقد جاء في الترتيب قبل الأخير،وبدرجة منخفضة قلة الخبرة الإدارية لأصحاب المشروعات الصغيرة بوسط حسابي 2.598. وفي الترتيب الأخير ، وبدرجة منخفضة ،قلة الخبرة الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة بوسط حسابي 2.513.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية، والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة) باختلاف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة؟

1- الاختلاف تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي ، تم إجراء **اختبار (T.test)** للعينات المستقلة ، لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى متغيرين فقط. وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (27)

اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة) باختلاف النوع الاجتماعي

محاور الدراسة	الوسط الحسابي		(t)	الدلالة الإحصائية
	ذكر	أنثى		
دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية	3.508	3.787	***2.230**	**0.026**
المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة	3.513	3.806	***2.931**	**0.00**

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥a).**

***قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة(0.05) =1.645**

1-وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير (النوع الاجتماعي). حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 2.230 ،وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية. حيث أظهرت النتائج في الجدول (27) أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من الإناث نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية كان أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من الذكور ،وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.279).

2-وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغير (النوع الاجتماعي). حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 2.931 ،وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية. و تظهر النتائج في الجدول (27) ،أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من الإناث نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة كانت أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من الذكور ،وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.29).

2- الاختلاف تبعاً لمتغير العُمر

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير العُمر. تم إجراء تحليل التباين الأحادي ، لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات او أكثر. وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (28)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة) باختلاف العُمر

محاور الدراسة	العُمر	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية	اقل من 30عام	3.51	بين المجموعات	1.25	2	0.627	1.07	0.34
	30 ــــ 40 عام	3.68	خلال المجموعات	156.41	268	0.584		
	أكثر من 40 عام	3.61	المجموع	157.66	270			
المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة	اقل من 30عام	3.55	بين المجموعات	0.04	2	0.020	0.08	0.92
	30 ــــ 40 عام	3.54	خلال المجموعات	62.00	268	0.231		
	أكثر من 40 عام	3.57	المجموع	62.04	270			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥a).**

***قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة(0.05) =3.00**

ومن مطالعة نتائج الجدول (28)، يظهر ما يلي:

1-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير (العُمر)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 1.07 ،وهي قيمة أقل من قيمة (F) الجدولية. وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والتي تعزى لمتغير العمر تعد متساوية.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغير (العمر)، حيثُ بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.08 ، وهي قيمة أقل من

قيمة (F) الجدولية. وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغير (العمر) تعد متساوية.

3- الاختلاف تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير المستوى التعليمي ، تم إجراء تحليل التباين الأحادي. لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات او أكثر. وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (29)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة) باختلاف المستوى التعليمي

محاور الدراسة	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية	ثانوية فما دون	3.56	بين المجموعات	0.36	3	0.12	0.20	0.22
	دبلوم	3.63	خلال المجموعات	157.30	267	0.59		
	بكالوريوس	3.63	المجموع	157.66	270			
	دراسات عليا	3.60						
المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة	ثانوية فما دون	3.62	بين المجموعات	0.78	3	0.26	1.13	0.52
	دبلوم	3.49	خلال المجموعات	61.27	267	0.23		
	بكالوريوس	3.54	المجموع	62.04	270			
	دراسات عليا	3.56						

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥a).**

***قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة(0.05) =2.60**

ومن مطالعة نتائج الجدول (29)، يظهر ما يلي:

1-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير (المستوى التعليمي)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.20 ،وهي قيمة أقل من قيمة (F) الجدولية. وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والتي تعزى لمتغير(المستوى التعليمي) تعد متساوية.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغير (المستوى التعليمي)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 1.13 ، وهي قيمة أقل من قيمة (F) الجدولية. وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغير (المستوى التعليمي) تعد متساوية.

4- **الاختلاف تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية** :ويوضح الجدول التالي النتائج كما يلي:

جدول (30)

اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة) باختلاف الحالة الاجتماعية

محاور الدراسة	الوسط الحسابي		(t)	الدلالة الإحصائية
	أعزب	متزوج		
دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية	3.585	3.608	0.245	0.806
المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة	3.564	3.550	0.239	0.813

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05** ≤a).

***قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة(0.05) =1.645**

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير (الحالة الاجتماعية)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 0.245 ،وهي قيمة أقل من قيمة (t) الجدولية. وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والتي تعزى لمتغير(الحالة الاجتماعية) تعد متساوية.

2-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغير (الحالة الاجتماعية) ،حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 0.239 ،وهي قيمة

أقل من قيمة (t) الجدولية. وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة والتي تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية) تُعد متساوية.

5- الاختلاف تبعاً لمتغير مكان المشروع

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير مكان المشروع ، تم إجراء تحليل التباين الأحادي. لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات او أكثر. وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (31)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة) باختلاف مكان المشروع

محاور الدراسة	اللواء	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية	الكرك	3.57	بين المجموعات	10.24	6	1.71	*3.06	0.01
	المزار الجنوبي	3.88	خلال	147.42	264	0.56		
	القصر	3.67	المجموع	157.66	270			
	الأغوار الجنوبية	3.56						
	القطرانة	4.00						
	عي	3.51						
	فقوع	3.17						
المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة	الكرك	3.45	بين المجموعات	7.57	6	1.26	*6.11	0.00
	المزار الجنوبي	3.57	خلال	54.48	264	0.21		
	القصر	3.58	المجموع	62.04	270			
	الأغوار الجنوبية	3.35						
	القطرانة	3.41						
	عي	3.67						
	فقوع	4.07						

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥a).**

***قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة(0.05) = 2.10**

ومن مطالعة نتائج الجدول (31)، يظهر ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير (مكان المشروع)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 3.06 ، وهي قيمة أكبر من قيمة (F) الجدولية. ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية تم إجراء اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ، حيث يتبين من الجدول (32) أن هناك فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من لواء القطرانة (4.00)، وللواء المزار (3.88) في حين بلغ للواء قصبة الكرك (3.57)، وللواء فقوع (3.17) وللواء القصر (3.67). مما يؤكد أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من لوائي القطرانة والمزار الجنوبي نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية كان أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من الألوية الأخرى. وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.83،0.49) على التوالي، والجدول (32) يبين تلك النتائج:

جدول (32)

نتائج اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية باختلاف مكان المشروع

المكان	المتوسط الحسابي	الكرك	المزار	القصر	الأغوار الجنوبية	القطرانة	عي	فقوع
الكرك	3.57	-	0.31-	0.1-	0.01	0.43	0.06	0.4
المزار الجنوبي	3.88	-	-	0.21	0.32	0.12	0.37	0.71
القصر	3.67	-	-	-	0.11	-0.33	0.16	0.5
الأغوار الجنوبية	3.56	-	-	-	-	0.44-	0.05	0.39
القطرانة	4.00	-	-	-	-	-	*0.49	*0.83
عي	3.51	-	-	-	-	-	-	0.34
فقوع	3.17	-	-	-	-	-	-	-

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05** ≥a).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً

لمتغير (مكان المشروع)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 6.11 ،وهي قيمة أكبر من قيمة (F) الجدولية. ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية تم إجراء اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية. حيث يتبين من الجدول (33) أن هناك فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من لواء فقوع (4.07)، وللواء عي (3.67) وللواء القصر (3.58)، في حين بلغ للواء قصبة المزار (3.57)، وللواء القطرانة (3.41). مما يؤكد أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من لوائي فقوع وعي نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة كان أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من الألوية الأخرى. وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.72، 0.66) على التوالي، والجدول (33) يبين تلك النتائج:

جدول (33)

نتائج اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة باختلاف مكان المشروع

المكان	المتوسط الحسابي	الكرك	المزار	القصر	الأغوار الجنوبية	القطرانة	عي	فقوع
الكرك	3.45	-	-0.12	-0.13	0.1	0.04	-0.22	-0.62
المزار الجنوبي	3.57	-	-	-0.13	0.22	-0.1	-0.1	-0.5
القصر	3.58	-	-	-	0.23	-0.09	-0.32	-0.72
الأغوار الجنوبية	3.35	-	-	-	-0.44	-0.06	-0.32	**0.72***
القطرانة	3.41	-	-	-	-	-	-0.26	**0.66***
عي	3.67	-	-	-	-	-	-	-0.4
فقوع	4.07	-	-	-	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \le 0.05$).

6- الاختلاف تبعاً لمتغير قطاع المشروع

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير قطاع المشروع ،تم إجراء تحليل التباين الأحادي. لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات او أكثر. وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (34)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة) باختلاف قطاع المشروع

محاور الدراسة	قطاع المشروع	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية	تجاري	3.93	بين المجموعات	6.41	3	2.14	**3.68***	0.00
	خدماتي	3.73	خلال	155.25	267	0.58		
	صناعي	3.57	المجموع	161.66	270			
	زراعي	3.43						
المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة	تجاري	3.23	بين المجموعات	2.83	3	0.94	**4.08***	0.00
	خدماتي	3.53	خلال	61.22	267	0.23		
	صناعي	3.71	المجموع	64.04	270			
	زراعي	3.79						

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥a).**

***قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة(0.05)=2.60**

ومن مطالعة نتائج الجدول (34)، يظهر ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير (قطاع المشروع)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 3.68 ،وهي قيمة أكبر من قيمة (F) الجدولية. ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية تم إجراء اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية. حيث يتبين من الجدول (34) أن هناك فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من العاملين في المشاريع التجارية (3.93)، للعاملين في المشاريع الخدمية (3.73) في حين بلغ للعاملين في المشاريع الصناعية(3.57)، وللعاملين في المشاريع الزراعية (3.43). مما يؤكد أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية من العاملين في المشاريع الصغيرة في القطاع التجاري والخدمي كانت أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاعات الأخرى. وقد بلغ الفرق في

المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.36،0.50) على التوالي. والجدول (35) يبين تلك النتائج:

جدول (35)

نتائج اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية باختلاف قطاع المشروع

المكان	المتوسط الحسابي	تجاري	خدماتي	صناعي	زراعي
تجاري	**3.93**	-	0.2	**0.36***	**0.50***
خدماتي	**3.73**	-	-	**0.36***	0.3
صناعي	**3.57**	-	-	-	0.14
زراعي	**3.43**	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05** ≤a).

-2 وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ،بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغير (قطاع المشروع)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 4.08، وهي قيمة أكبر من قيمة (F) الجدولية. ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية تم إجراء اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية. حيث يتبين من الجدول (36) أن هناك فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من العاملين في المشاريع التجارية (3.23). وللعاملين في المشاريع الخدمية (3.53). في حين بلغ للعاملين في المشاريع الصناعية (3.71). وللعاملين في المشاريع الزراعية (3.79). مما يؤكد أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في القطاع الصناعي والزراعي كانت أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاعات الأخرى. وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.56)، والجدول (36) يبين تلك النتائج:

جدول (36)

نتائج اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة باختلاف قطاع المشروع

المكان	المتوسط الحسابي	تجاري	خدماتي	صناعي	زراعي
تجاري	**3.23**	-	-0.3	-0.48	***0.56**
خدماتي	**3.53**	-	-	-0.48	-0.26
صناعي	**3.71**	-	-	-	-0.08
زراعي	**3.79**	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥**a).

4-9 اختبار فرضيات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة اختبار فرضيات الدراسة ، وفيما يلي عرض للنتائج:

للتحقق من صلاحية إجراء تحليل الانحدار لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة ،تم التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة (Collinearity Statistics)، من خلال إيجاد معامل تضخم التباين (Variance Inflation factor VIF). وإيجاد قيمة التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة. وتم إيجاد قيم معامل الالتواء للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات. ويظهر الجدول رقم (37) أن قيمة VIF لجميع المتغيرات كانت أقل من (10) وتتراوح بين (2.21- 1.05). كما نلاحظ أن قيمة التباين المسموح به لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.95-0.45) ،ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة. وأظهرت النتائج أن قيمة معامل الالتواء أقل من (1) ومن ثم يكون توزيع البيانات طبيعياً. مما يشير إلى صلاحية إجراء تحليل الانحدار واختبار فرضيات الدراسة.

جدول (37)

قيم معامل التضخم والتباين المسموح به ومعامل الالتواء لاختبار فرضيات الدراسة

الرقم	المتغيرات المستقلة	التباين المسموح Tolerance	تقييم التباين(VIF)	الالتواء Skewness
1	رأس مال المشروع في بداية المشروع	0.53	1.89	0.51
2	نوع تمويل المشروع	0.95	1.05	0.43
3	عمر المشروع	0.51	1.95	0.56
4	ملكية الأرض المقام عليها المشروع	0.63	1.59	0.34
5	نوع ملكية المشروع	0.54	1.87	0.37
6	الشكل القانوني للمشروع	0.50	2.02	0.69
7	مدى وجود صعوبات في التمويل	0.53	1.87	0.49
8	عدد العاملين في المشروع	0.50	2.02	0.76
9	المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع	0.54	1.86	0.43
10	معايير التوظيف في المشروع	0.56	1.78	0.43

الفرضية الرئيسة الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للمشروعات الصغيرة من حيث خصائصها المختلفة (رأس مال المشروع ، نوع تمويل المشروع ، عمر المشروع ، ملكية الأرض المقام عليها المشروع ، نوع ملكية المشروع ، الشكل القانوني للمشروع ، مدى وجود صعوبات في التمويل ، عدد العاملين في المشروع ، المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ، معايير التوظيف في المشروع) في التنمية الاقتصادية.

ولاختبار فرضية الدراسة الرئيسة الأولى ،تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر خصائص المشروعات الصغيرة في دورها في التنمية الاقتصادية ،الجدول رقم (38).

جدول (38)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر خصائص المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية

المتغيرات المستقلة	B بيتا	قيمة (T) المحسوبة	دلالة قيمة (T)	معامل R^2 التحديد	(F)المحسوبة	مستوى الدلالة
رأس مال المشروع في بداية المشروع	0.487	*7.41	0.00			
نوع تمويل المشروع	0.065	1.15	0.25			
عمر المشروع	0.114	*-2.03	0.04			
ملكية الأرض المقام عليها المشروع	-0.047	-0.81	0.42			
نوع ملكية المشروع	-0.122	*-2.89	0.02			
الشكل القانوني للمشروع	-0.426	*-5.12 *	0.00	0.41	*13.4	0.00
مدى وجود صعوبات في التمويل	-0.082	-1.35	0.18			
عدد العاملين في المشروع	-0.071	-1.23	0.22			
المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع	0.221	*3.46	0.00			
معايير التوظيف في المشروع	-0.119	*-2.10	0.04			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$).**

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (38) نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الأولى ،حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة(13.4)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). ويظهر من النتائج في الجدول (38) أن المتغيرات المستقلة (رأس مال المشروع ، نوع تمويل المشروع ، عمر المشروع ، ملكية الأرض المقام عليها المشروع ، نوع ملكية المشروع ، الشكل القانوني للمشروع ، مدى وجود صعوبات في التمويل ، عدد العاملين في المشروع ، المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ، معايير التوظيف في المشروع) قد فسّرت (41.0 %) من

التباين في دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ،وتؤكد هذه النتيجة أثر خصائص المشروعات الصغيرة في دورها في التنمية الاقتصادية. ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (38) ومن متابعة قيم (T) أن المتغيرات المستقلة (رأس مال المشروع في بداية المشروع ، عمر المشروع ، نوع ملكية المشروع ، الشكل القانوني للمشروع ، المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ، معايير التوظيف في المشروع) لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ،ودرجات الحرية المماثلة لها في دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية. مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية ،وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه : يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة(رأس مال المشروع في بداية المشروع ، عمر المشروع ، نوع ملكية المشروع ، الشكل القانوني للمشروع ، المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ، معايير التوظيف في المشروع) في المتغير التابع (دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية). حيث كان أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً في المتغير التابع هو (رأس مال المشروع في بداية المشروع) تلاه (الشكل القانوني للمشروع) ،وتلاه (المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع). حيث بلغت قيم بيتا (0.487)، (0.426) ،(0.221) على التوالي. وتشير الإشارة الموجبة في قيم بيتا وجود العلاقة الطرديه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،والإشارة السالبة وجود العلاقة العكسية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. بينما لم يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمتغيرات المستقلة (نوع تمويل المشروع ، ملكية الأرض المقام عليها المشروع ، مدى وجود صعوبات في التمويل، عدد العاملين في المشروع) في دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ،وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الرئيسة الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للمشروعات الصغيرة من حيث خصائصها المختلفة (رأس مال المشروع، نوع تمويل المشروع ، عمر المشروع ، ملكية الأرض المقام عليها المشروع ، نوع ملكية المشروع ، الشكل القانوني للمشروع ، مدى وجود صعوبات في التمويل ، عدد العاملين في المشروع ، المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ،

معايير التوظيف في المشروع) في مستوى المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة.

ولاختبار فرضية الدراسة الرئيسة الثانية ، تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر خصائص المشروعات الصغيرة في مستوى المشكلات التي تواجهها ، يظهر الجدول (39) نتائج هذا التحليل.

جدول (39)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر خصائص المشروعات الصغيرة في مستوى المشكلات التي تواجهها

المتغيرات المستقلة	B بيتا	قيمة (T) المحسوبة	دلالة قيمة (T)	معامل R^2 التحديد	(F)المحسوبة	مستوى الدلالة
رأس مال المشروع في بداية المشروع	0.040	0.715	0.475	0.29	*8.6	0.00
نوع تمويل المشروع	-0.342	*-6.051	0.000			
عمر المشروع	0.165	*2.905	0.004			
ملكية الأرض المقام عليها المشروع	-0.003	-0.046	0.963			
نوع ملكية المشروع	0.055	0.917	0.360			
الشكل القانوني للمشروع	0.093	1.535	0.126			
مدى وجود صعوبات في التمويل	-0.237	*-3.890	0.000			
عدد العاملين في المشروع	-0.102	-1.772	0.078			
المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع	0.071	1.111	0.268			
معايير التوظيف في المشروع	-0.137	*-2.428	0.016			

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<0.05).**

ويبين الجدول(39) نتائج تحليل الانحدار نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الثانية ،حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة(8.6)،وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). ويظهر من النتائج في الجدول (39) أن المتغيرات المستقلة (رأس مال المشروع ،نوع تمويل المشروع ،عمر المشروع ،ملكية الأرض المقام عليها المشروع ،نوع ملكية المشروع ،الشكل القانوني للمشروع ،مدى وجود

صعوبات في التمويل ،عدد العاملين في المشروع ،المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ،معايير التوظيف في المشروع) قد فسّرت (29.0%) من التباين في المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة. وتؤكد هذه النتيجة أثر خصائص المشروعات الصغيرة في المشكلات التي تواجهها ،ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (39) ومن متابعة قيم (T) أن المتغيرات المستقلة (نوع تمويل المشروع ،عمر المشروع ،مدى وجود صعوبات في التمويل ،معايير التوظيف في المشروع) لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجات الحرية المماثلة لها في مستوى المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة. مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية ،وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه :يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة(نوع تمويل المشروع ،عمر المشروع ،مدى وجود صعوبات في التمويل ،معايير التوظيف في المشروع) في المتغير التابع (المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة). حيثُ كان أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً في المتغير التابع هو (نوع تمويل المشروع) ،تلاه (مدى وجود صعوبات في التمويل) ،وتلاه (عمر المشروع) ،حيث بلغت قيم بيتا (0.342)، (0.237)، (0.165) على التوالي. وتشير الإشارة الموجبة في قيم بيتا وجود العلاقة الطرديه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،والإشارة السالبة وجود العلاقة العكسية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. بينما لم يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمتغيرات المستقلة (رأس مال المشروع في بداية المشروع ،ملكية الأرض المقام عليها المشروع ،نوع ملكية المشروع ،الشكل القانوني للمشروع ،عدد العاملين في المشروع ،المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع) في مستوى المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ،وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

4-10 الخلاصة:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في محافظة الكرك ،وكذلك التعرف على المشكلات التي تواجه المشاريع

الصغيرة. وقد تبين من الدراسة أنه بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن ،وخصوصاً في منطقة الدراسة ،إلا أن المشاريع الصغيرة ساهمت بدرجات متفاوتة في عملية التنمية الاقتصادية في محافظة الكرك. حيث أسهمت المشاريع الصغيرة في :زيادة فرص العمل ،والتقليل من مشكلة البطالة وارتفاع مستوى المعيشة في المحافظة ،وأسهمت المشاريع الصغيرة بالإيفاء بالالتزامات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة ،وتوفير السلع والخدمات الضرورية في المحافظة ،وفي تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام ،وفي توفير المبالغ المالية التي تستخدم وقت الضرورة ،وفي حل بعض المشكلات الاجتماعية مثل إقبال الشباب على الزواج.

وبالرغم من مساهمة المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية في محافظة الكرك. إلا أن هذه المشاريع ما زالت تعاني من ارتفاع المشكلات التي تواجهها. وتتمثل هذه المشكلات في :عدم تقديم الحكومة إعفاءات جمركية للمشاريع الصغيرة ،وتشدد مؤسسات التمويل في تقديم ضمانات للقروض الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة ،وعدم منح الحكومة المساعدات للمشاريع الصغيرة ،وارتفاع نسبة الفوائد على القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة ،ومشكلة الشروط والإجراءات القانونية على منح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة.

4-11 النتائج :

وقد انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها:

1- تعاني المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك من سوء في التوزيع المكاني ،حيث تتركز معظم المشاريع الصغيرة في لوائي المزار الجنوبي والقصبة. وتقل بشكل كبير في لوائي عي وفقوع ،وذلك بسبب قلة الخدمات والأنشطة المختلفة في اللواءين ،وانتقال الناس للعيش في مركز المدينة ،والمناطق التي تتوفر فيها الخدمات الحكومية.
2- أظهرت النتائج أن غالبية مالكي المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك هم من الذكور. وأن غالبية المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع التجاري. وتعتمد

معظم المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك على مواردها الذاتية في التمويل سواء في مرحلة التأسيس أو التشغيل (48%).

3- يغلب على المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك نمط الملكية الفردية ،وغالبيتها تستخدم عمالة قليلة من ذوي الخبرات العملية المرتفعة ،ومن مستوى التعليم الأساسي والثانوي. ويشير ذلك إلى ارتباط إدارة المشاريع الصغيرة ارتباطاً وثيقاً بملكيتها. وهذا يدل على أن المالك للمشاريع الصغيرة في محافظة الكرك يقوم بدور أساسي حيث يجمع بين وظائف الإدارة والتخطيط والتنسيق والرقابة والشراء والبيع والصيانة وإدارة الحسابات. وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك تعتمد بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل النشاط التجاري. إضافة إلى أن البنوك عادة ما تتحيز لصالح المشاريع الكبيرة عند منحها للقروض والتسهيلات المصرفية لأسباب تتعلق بالمركز المالي والضمانات للمقترضين ،مما يقلل من فرص التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة ،بل ويدفع البعض منها إلى الاقتراض من خارج النظام المصرفي بتكلفة مالية مرتفعة. وبينت النتائج أن غالبية أفراد عينة الدراسة من مالكي المشاريع الصغيرة يلجئون الى بيع ممتلكاتهم الشخصية في الدرجة الأولى عند مواجهتهم لمشاكل مالية ،وقد شكلوا ما نسبته 48%.

4- بينت النتائج أن الدور التنموي للمشاريع الصغيرة في مجال التنمية الاقتصادية في محافظة الكرك جاء بدرجة مرتفعة ،حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (**3.559**). وأن المستوى العام للمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك كانت بدرجة مرتفعة أيضاً ،حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (**3.556**). وتعكس هذه النتيجة ارتفاع وجود المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة.

5- كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغيرات (النوع الاجتماعي ،ومكان المشروع ،وقطاع المشروع) حيث كانت

الفروق لصالح الاناث من أفراد عينة الدراسة ،ولصالح المشاريع المقامة في لوائي (القطرانة ، والمزار الجنوبي)، ولصالح المشاريع العاملة في القطاع التجاري. بينما كشفت النتائج عن عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغيرات (العمر ،الحالة الاجتماعية ،المستوى التعليمي).

6- كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغيرات (النوع الاجتماعي ،ومكان المشروع ،وقطاع المشروع) حيث كانت الفروق لصالح الاناث من أفراد عينة الدراسة ،ولصالح المشاريع المقامة في لوائي (فقوع ،وعي)، ولصالح المشاريع العاملة في القطاع الصناعي والزراعي. بينما كشفت النتائج عن عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة تبعاً لمتغيرات (العمر ،الحالة الاجتماعية ،المستوى التعليمي).

7- أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للمشروعات الصغيرة من حيث خصائصها المختلفة (رأس مال المشروع ،نوع تمويل المشروع ،عمر المشروع ،ملكية الأرض المقام عليها المشروع ،نوع ملكية المشروع ،الشكل القانوني للمشروع ،مدى وجود صعوبات في التمويل ،عدد العاملين في المشروع ،المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ،معايير التوظيف في المشروع) في التنمية الاقتصادية ،حيثُ كان أقوى المتغيرات تأثيراً في دور المشاريع الصغيرة في التنمية (رأس مال المشروع في بداية المشروع ،الشكل القانوني للمشروع ،المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع). بينما لم يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمتغيرات المستقلة (نوع تمويل المشروع ،ملكية الأرض المقام عليها المشروع ،مدى وجود صعوبات في التمويل ،عدد العاملين في المشروع) في دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية.

8- أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للمشروعات الصغيرة من حيث خصائصها المختلفة (رأس مال المشروع ،نوع تمويل المشروع ،عمر المشروع ،ملكية الأرض المقام عليها المشروع ،نوع ملكية المشروع ،الشكل القانوني للمشروع ،مدى وجود صعوبات في التمويل ،عدد العاملين في المشروع ،المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع ،معايير التوظيف في المشروع) في مستوى المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة. حيث كان أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً في المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة (نوع تمويل المشروع ،ومدى وجود صعوبات في التمويل ،وعمر المشروع). بينما لم يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمتغيرات المستقلة (رأس مال المشروع في بداية المشروع ،ملكية الأرض المقام عليها المشروع ،نوع ملكية المشروع ،الشكل القانوني للمشروع ،عدد العاملين في المشروع ،المؤهل التعليمي للعاملين في المشروع) في مستوى المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

4-12 التوصيات :

على ضوء النتائج التي تم الحصول عليها ،فأنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تعزيز وتوفير الخدمات المتنوعة في المناطق التي يقل فيها المشروعات الصغيرة ،وذلك للتخفيف من سوء التوزيع المكاني وإنشاء المشروعات الصغيرة فيها.
2. دعم فئة الشباب لتنمية المشروعات بحجم أكبر من خلال مؤسسات تمويلية خاصة ،ودعمهم ببرامج تدريبية بالاستعانة بالشركات الكبرى العاملة في المنطقة.
3. تحفيز أصحاب المشروعات الصغيرة للتنوع في تقديم الأنشطة الخدمية والتجارية والزراعية والصناعية المختلفة ،وعدم التركيز على نوع معين من المشروعات بناءً على نجاح المشروع في هذه المنطقة.

4. تقديم الدعم المالي اللازم للمشروعات عن طريق الدعم الحكومي أو الدعم من مؤسسات تمويلية خاصة غير ربحية ،وتتقاضى عمولة بسيطة لتغطية نفقات المتابعة المالية والإدارية.
5. ضرورة القيام بدراسات دورية لواقع المشروعات الصغيرة في محافظة الكرك ودراسة أوضاعها والمشاكل التي تواجهها ،والعمل على معالجة هذه المشاكل خاصة التمويلية والتسويقية منها.

6. القيام بتنظيم ورشات عمل ،هدفها التوعية بضرورة الغاء ثقافة العيب.
7. إحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة ،خاصة في المشاريع التي تطلب مهارة عالية.
8. دعم قطاع الإناث ،لاختراق بعض المهن المحتكرة من قبل الذكور،مع توفير الظروف المناسبة لمتطلبات المجتمع.
9. تأهيل الشباب حرفياً وأكاديمياً من خلال برامج ومواد تُدرس في الجامعة ،أو إنشاء كلية متخصصة بالأعمال الحرفية والمهنية.

المراجع

أ- المراجع العربية

الأسرج ، حسين عبد المطلب،2010،**المشروعات الصغيرة ودورها في التشغيل في الدول العربية** ،مجلة الباحث،العدد 26 ،وزارة التجارة والصناعة المصرية ،القاهرة ،مصر.

الأسرج ، حسين عبد المطلب،2007، **تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة علوم انسانية ، العدد 34 ،وزارة التجارة والصناعة المصرية ،القاهرة ،مصر.

البحيصي،عصام،2006، **نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطـــاع غـــزة**، الجامعة الإسلامية ،غزة، فلسطين.

البندقجي، محمد رياض ،2005،**المشاريع الصغيرة في مدينة جرش مشكلات ومعوقات: دراسة ميدانية** ،مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد1، الجامعة الأردنية،عمان،الاردن.

جرادات،محمود، ابو الرب، نور الدين،ومحمود ابو الرب،2004، **الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية (الحاجات المالية، والصعوبات، والمصادر المتاحة)** ،مجلة دراسات العلوم الإدارية ،المجلد31 ،العدد2 ،الجامعة الأردنية ،عمان،الاردن.

جمعة، محمد سيد،2009، **أثر المشروعات الصغيرة على التنمية في مصر: دراسة تطبيقية على عينة من المشروعات الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الإجتماعي للتنمية**، العدد4،اكاديمية السادات للعلوم الادارية،الاسكندرية، مصر.

حداد، مناور،2006،**دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة (إضاءات من تجربة الاردن والجزائر)**،بحث مقدم للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر.

حداد، مناور،وحازم الخطيب ،2005، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن**، مجلة اربد للبحوث والدراسات ،المجلد9، عدد1،جامعة اربد الأهلية ، اربد،الاردن.

الحناوي، حمدي،2006، **تنظيم المشروعات الصغيرة**،مركز الاسكندرية للكتاب ،مصر.

خضر، حسان ،2002، **تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط**، مجلة جسر التنمية، الكويت.

خلف ،عثمان،2004، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،الجزائر.

دائرة الاحصاءات العامة الاردنية ،مسح الاستخدام للأعوام (2000-2012)،عمان، الاردن.

دار الفكر العربي،2011،**دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن**،دائرة الاحصاءات العامة،عمان،الاردن.

دليل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن، 2006 ، صندوق التنمية والتشغيل "ريادة"، عمان،الأردن.

الربيعي، فلاح خلف، 2006، **دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة** ، مجلة علوم إنسانية،جامعة عمر المختار، ليبيا.

زيدان ،رامي،2005، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سورية.

السبيعي ،نهاد،2013 ، **دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية في المملكة العربية السعودية)**، اطروحة دكتوراه ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك.

سلمان ، ميساء حبيب،2009، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات) في الجمهورية العربية السورية** ،رسالة ماجستير ،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الدنمارك.

سليمان ناصر ،وعواطف محسن،2011،**تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:الاقتصاد الإسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي،غرداية،الجزائر.

سليمة، رقيبة ،2006، **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة** ،بحث مقدم للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة وهران،الجزائر.

السميرات، بلال يوسف،2009، **المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب**،مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلّد 36، العدد2،الجامعة الاردنية،عمان،الاردن.

صقر،محمد فتحي،2004،**واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية**،نـــــــــدوة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:الإشكاليات وآفاق التنمية،القاهرة،مصر.

صليبي،ياسمين سعدون،2012،**المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق**، مديرية الاحصاء الصناعي،العراق.

صندوق التنمية والتشغيل ،التقرير السنوي ،2013 ،عمان،الأردن

طه،عقيلة عزالدين،2008،**كتاب الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال**،المركز القومي للبحوث،مركز التدريب وتنمية القدرات ،القاهرة،مصر.

العبري، خليفة ،2005، **ورقة عمل الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا**،بحث غير منشور،جامعة دمشق،دمشق،سوريا.

علام، سمير، 2002 ، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**،كلية التجارة جامعة القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر.

عنبه ،هالة محمد لبيب،2002، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي -دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصر-** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات، القاهرة،مصر.

غرفة تجارة الكرك ،التقرير السنوي لعام 2013،عمان ،الأردن.

غنيم،احمد فاروق،2006،**المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين**، مركز المشروعات الدولية الخاصة،واشنطن،الولايات المتحدة الامريكية.

قدومي،ثائر عدنان،2012،**تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن المعوقات والتحديات** ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الاردن.

المحروق،ماهر حسن،و ايهاب مقابلة،2006، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،عمان،الأردن .

المقابلة،ايهاب،2009،**دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة التشغيل والبطالة في الدول العربية** ، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى العربي للتشغيل الذي تعقده منظمة العمل العربية بالتعاون مع منظمة العمل العالمية في بيروت في أكتوبر،بيروت،لبنان.

النابلسي، سليم، وعبد الفتاح الشلبي،2009، **أنظمة التمويل الصغير الملائمة لتطوير المجتمع المحلي**،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي الثاني– الابداع والمبادرات في المدن العربية، 27-29 ابريل ، عمان،الأردن.

الناصح،أحمد،2008،**واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها على التشغيل**،مجله الاقتصاد والادارة العدد 69،جامعة بغداد،العراق.

نصر، لمى،2002،**المشاريع الصغيرة وفرص العمل اللائق**،مجلة عالم العمل، العددان 41و42 متوفر على الموقع:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut .

نوفل، محمد جمال محمد،2006، **العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية**،رسالة ماجستير،الجامعة الاسلامية ،غزة،فلسطين.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن ،2006،**الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية**،مجلة المال والصناعة، العدد 24 ،بنك الكويت الصناعي،الكويت.

هيكل، محمد،2003،**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**،مجموعة النيل العربية،الطبعة الاولى،القاهرة، مصر.

الوادي،محمود حسين،2005،**المشروعات الصغيره وأهميتها والتحديات الذاتيه فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الاردن** ،المجله العربية للإدارة ،المجلد 25،تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الادارية،عمان،الاردن.

ب- المراجع الاجنبية

Machness, J. R, (2007), **Amethodological approach for training analysts of small business problems**. Small Business Statistics, Journal of European Industrial Training, Vol. 10, Canada.

Gebru, G, (2009), " **Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold?** ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2, Mekelle University, Mekelle, Ethiopia.

Hensher, K. Jo, (2006), **Encouraging small business growth enabling the enterprise revolution**. Annual survey of small business, CBI, UK.

Islam, Serazul,(2009**)," Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh"**, Journal of Chinese entrepreneurship, Vo.1, No.3, Bangladesh Open University, Dhaka, Bangladesh.

Singh, Rajesh, Gang, Suresh & Deshmuck, S,(2010),**" The competitiveness of SMEs in a globalized economy",** Management Research Preview, Vol.33, No.1, Delhi Technological University, Delhi, India.

الملاحق

الملحق (أ)

استبانه المشروعات الصغيرة في الاردن

الدور التنموي والمشاكل (دراسة حالة : محافظة الكرك)



جامعة مؤتة **رقم الاستبانه(   )**

عمادة الدراسات العليا **تاريخ تعبئة الاستبانه: /   /2014**

كلية إدارة الأعمال/ماجستير اقتصاد **مكان تعبئة الاستبانه (   )**

السادة : أصحاب المشروعات الصغيرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

أرفق لسعادتكم استبانه عن موضوع "المشروعات الصغيرة في الأردن الدور التنموي والمشاكل دراسة حالة :محافظة الكرك"،وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة مؤتة،هذا وقد تم اختيارك للإجابة عن أسئلة الاستبيان المرفق وليس بالضرورة ذكر الأسم كما أن المعلومات التي سوف يُدلى بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا في أغراض هذا البحث.

أرجو التكرم بالإجابة عن جميع فقرات هذا الاستبيان بدقة علماً بأن إجابتك سوف تُثري موضوع البحث.

ولكم جزيل الشكر والعرفان

الباحثة:

آمال إبراهيم الجراجرة

أولاً : المعلومات الشخصية

1. **الجنس**

أنثى ☐ ذكر ☐

2. **العمر**

أقل من 29 سنة ☐ 30-39 ☐ 40 سنة فأكثر ☐

3. **المؤهل العلمي**

ثانوية عامة فما دون ☐ بكالوريس وما يعادلها ☐ دراسات عليا ☐

4. **الحالة الاجتماعية**

أعزب ☐ متزوج ☐

5. **هل انت** المالك ☐ المدير ☐ المالك والمدير ☐

ثانياً : معلومات خاصة بالمشروع

1. **اسم المشروع** : ....

2. **مكان المشروع**

لواء قصبة الكرك ☐ لواء المزار الجنوبي ☐ لواء القصر ☐

لواء الاغوار الجنوبيه ☐ لواء القطرانة ☐ لواء عي ☐ لواء فقوع ☐

3. **قطاع المشروع**

تجاري ☐ خدماتي ☐ صناعي ☐ زراعي ☐

4. **المشروع حسب الأرض المقام عليها**

ملك ☐ إيجار ☐ ضمان ☐ رهن ☐

5. **نوع ملكية المشروع**

فردية ☐ عائلية ☐ مشاركة مع الاخرين ☐

6. **عمر المشروع**

أقل من 3 سنوات ☐ 3– 5 سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات ☐

7. **الشكل القانوني للمشروع**

فردية ☐ تضامن ☐ توصية ☐ أخرى ☐

ثالثاً : المعلومات الخاصة برأس المال والتمويل

1. **رأس المال المستثمر في بداية المشروع**

أقل من 3000 ☐ 9000-3001 ☐ 15000-9001 ☐
21000-15001 ☐ 21001 فأكثر ☐

2. **رأس مال المشروع**

راس المال الحالي .....

قيمة التمويل (القرض) من رأس المال .....

3. **نوعية التمويل للمشروع**

شخصي ☐ مصرفي ☐ عائلي ☐ مؤسسات ☐ غير ذلك ☐

4. **هل واجهتك صعوبات في تمويل المنشأة عند بدء التنفيذ بالمشروع ؟** نعم ☐ لا ☐
5. **في حالة مواجهة ضائقة مالية تتغلب عليها بـــ :**

بيع ممتلكات شخصية ☐ القروض من البنوك التجارية ☐ مدخرات خاصة ☐
الاقتراض من الأهل والأقارب ☐ الاقتراض من مؤسسات تمويل خاصة ☐
مصادر أخرى ☐

رابعاً : المعلومات الخاصة بالعاملين في المشروع

1. **عدد العاملين في المشروع**

ما بين 1 إلى 4 عمال ☐ 5 عمال فأكثر ☐

2. **عدد العاملين عند بداية المشروع ....**

عدد العاملين حاليا ....

3. **الحد الادنى للمؤهل العلمي المطلوب للعاملين في المشروع**

ثانوية عامة فما ☐ بكالوريس وما يعادلها ☐ دراسات عليا ☐

4. **المعايير التي يعتمد عليها في توظيف العاملين في حال حاجة المشروع للعمال :**

الخبرة ☐ صلة القرابة ☐ المستوى التعليمي ☐

خامساً : ابرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة

رقم الفقر	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الخبرة الادارية التي أمتلكها غير كافية لإدارة المشروع					
2	الخبرة الفنية التي أمتلكها غير كافية لإدارة المشروع					
3	الاموال الشخصية التي أمتلكها غير كافية للبدء في المشروع					
4	العمالة المتوفرة في سوق العمل لا تتناسب مع العمل في المشروع					
5	المساعدة الحكومية للمشروع غير متوافرة في الوقت الحاضر					
6	الإعفاءات الجمركية لا تقدم للمشاريع الصغيرة					
7	الدولة لا توفر الدعم المالي للمشاريع الصغيرة					
8	يعاني مشروعي من انخفاض الطلب على منتجاته/خدماته					
9	يعاني مشروعي من عدم المقدرة على مواكبة التطور التكنولوجي					
10	زيادة عدد المشاريع بعد قيام مشروعي بنفس المنطقة					
11	يعاني مشروعي من صعوبات في الحصول على العاملين					
12	ارتفاع تكلفة المواد الاولية اللازمة للمشروع					
13	يعاني مشروعي من صعوبات في تسويق ما يقدمه من منتجات / خدمات					
14	الوضع الاقتصادي العام فرض على مشروعي بعض الصعوبات					
15	الشروط والإجراءات القانونية التي تفرضها البنوك والمؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة معقدة					
16	فوائد قروض تمويل المشروعات الصغيرة تعد مرتفعة جدا					
17	فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية					
18	تتشدد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في طلب الضمانات					

19	البنوك والمؤسسات الممولة للمشروع لا تمنح المشروعات الصغيرة فترة سماح كافية					
20	ضعف المقدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة					
21	نسبة القرض المطلوب تعد متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب					
22	الموافقة على طلب القرض من البنوك والمؤسسات الممولة يحتاج إلى فترة زمنية طويلة					
23	البنوك التجارية تعد أفضل من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة المتخصصة في توفير التمويل اللازم للمشروع					
24	يواجه مشروعي صعوبات في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها					

سادساً : دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية

غير موافق بشدة	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**	**الفقرة**	**رقم الفقرة**
					يسهم المشروع الصغير في سداد التزاماتي الشهرية	**1**
					يسهم المشروع الصغير تحسين الوضع الاقتصادية وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة	**2**
					يسهم المشروع الصغير في تحسين المستوى التعليمي لأفراد اسرتي	**3**
					يسهم المشروع الصغير في توفير مصاريف علاج وأدوية لأفراد اسرتي	**4**
					يسهم المشروع الصغير في ادخار مبالغ مالية تستخدم عند حدوث طارئ	**5**
					يسهم المشروع الصغير في انتقالي الى سكن افضل	**6**
					يسهم المشروع الصغير في عمل تعديلات وإضافات على السكن	**7**
					يسهم المشروع الصغير في تحسين الوضع الاجتماعي (الإقدام على الزواج)	**8**
					يسهم المشروع الصغير في تخفيف حده الفقر	**9**
					يسهم المشروع الصغير في توفير فرص عمل وبالتالي التقليل من البطالة	**10**

11	المشروعات الصغيرة توفر سلع وخدمات متنوعة للمستهلكين					
12	المشروعات الصغيرة بداية لإنشاء مشروعات كبيرة					
13	يسهم المشروعات الصغيرة في توفير المواد الخام اللازمة للمشروعات الكبيرة					

الملحق (ب)

قائمة المحكمين

المحكمين

الدرجة العلمية	اسم المحكم
أستاذ مشارك	د.خالد الصرايرة
أستاذ دكتور	د. خالد الزعبي
أستاذ مساعد	د.حسن العمرو
أستاذ مساعد	د.صبري الطراونة

السيرة الذاتية

الاسم : آمال ابراهيم الجراجرة

الكلية : ادارة الاعمال

التخصص : اقتصاد

السنة: 2014

الايميل : amal_ij2014@yahoo.com